

السماع والقياس في كتاب "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي

د. إبراهيم أحمد سلام الشيخ عيد

أستاذ النحو والصرف المساعد

كلية الآداب و العلوم الإنسانية - قسم اللغة العربية

جامعة الأقصى - غزة - فلسطين

ملخص: يتناول هذا البحث الموسوم بـ "السماع والقياس في كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي" نبذة عن السيوطي وكتابه همع الهوامع، ثم الحديث عن السماع والقياس بشكل عام، و المواضيع التي استعمل السيوطي فيها كلاً من السماع والقياس في همع الهوامع وكذلك المواضيع التي ذكر فيها السماع والقياس معاً، ومن ثم أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة.

Al-Sama^c and al-Qeyas in the Book 'Hama^c Elhawami^c fi Sharḥ Jam^c Al-Jawami^c'

Abstract: This paper on Al-Sama^c and al-Qeyas, 'hearing and measurement', in the Book entitled *Hama^c Elhawami^c fi Sharḥ Jam^c Al-Jawami^c* by Al-Souyuti offered a brief account on Al-Souyuti and his book *Hama^c Elhawami^c*. Then he talks about hearing and measurement in general. It deals with Hearing and Measurement in general. In addition, it discussed the locations in which he used hearing and measurement together in *Hama^c Elhawami^c*, as well as the locations where he referred to measurement and hearing together. The paper finally offered the most important conclusions of the study.

مقدمة :

لا شك أن اللغة المحكية أو المنطوقة ذات قوانين يراعيها المتكلم بدقة، ويصدر عنها في كلامه، ولكنه لا يشعر بالعناء، بل لا يكاد يفكر فيها؛ لأنها عنده لا تزيد على عادات اعتادها منذ أن تعلم اللغة من المحيط الذي حوله، وعمل اللغوي أن يكشف عن تلك القوانين المرعية، وأن يوضح القواعد التي يتقيد بها المتكلم الأصيل.

ولا بدّ إزاء هذه المهمة أن يكون اللغوي دقيق الملاحظة ثاقب النظرة متصفاً بالصبر والأناة، حتى ينفذ إلى ما وراء الظواهر الصوتية، ويقف على الحقيقة المستترة فيها.

إنّ السماع في مرحلة النشأة لا يزيد على استنباط القوانين في اللغة المحكية، ولكنه في المراحل المتأخرة يصبح طريقة من طرائق الاستدلال.

وأدرك نحاة اللغة العربية الأوائل ضرورة تنظيم المادة اللغوية التي انتهوا إليها، والوصول إلى ضوابط تجمع الظواهر اللغوية تحت كليات عامة. ووجدوا في الجمع بين الأشباه والنظائر وقياس بعضها على بعض طريقاً يساعدهم على استنباط القواعد اللغوية والنحوية، فاتخذوا من

د. إبراهيم الشيخ عيد

هذه النصوص عنصراً أساساً من أسس القياس؛ والقياس النحوي عند العرب وجد منذ بداية النحو العربي.

واتفق النحاة على وجود القياس في النحو، ومن العبارات المشهورة "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس: ولهذا قيل في حده: "النحو هو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء العرب" (1).

وقد قسمت هذا البحث إلى خمسة مباحث، فتحدثت في المبحث الأول عن السيوطي وكتابه همع الهوامع، والمبحث الثاني عن السماع والقياس ومدلول كل منهما وأقسامهما، والمبحث الثالث جمعت فيه استعمال السيوطي للسماع، والمبحث الرابع جمعت فيه استعمال السيوطي للقياس، والمبحث الخامس جمعت فيه المواضيع التي جمع فيها السيوطي بين السماع والقياس في كتابه همع الهوامع.

المبحث الأول: السيوطي وكتابه همع الهوامع:

1- السيوطي: هو أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين ابن أبي بكر نشأ بتيماً، وكان ذكياً حَفَظَةً فتلقف مشايخ العصر في كل فن، وأخص مشايخه في النحو الشمني (ت 872هـ)، ونفر في سبيل العلم إلى الشام والحجاز واليمن والهند، فأعطاه ربه فأرضاه. ولد سنة (849هـ) وتوفي سنة (911هـ) (2).

وكان السيوطي نجم القرن التاسع الهجري، وأوائل القرن العاشر في علوم عصره، لم يترك علماً إلا وقد أخذ منه بنصيب كبير، وكان دائرة معارف تشير بوضوح إلى ثقافته الواسعة وفكره الناضج، وذكائه المشرق، وعلمه الغزير (3).

ويختار السيوطي لنفسه من مذاهب النحويين ما يتجه عنده تعليقه، وما يراه أكثر سداداً، وهو بذلك يجري في اتجاه مدرسته التي كان أفرادها من المصريين لا يزالون يتخيرون من الآراء النحوية ما تستقيم حججه وبراهينه (4).

2- مؤلفاته و آثاره: أخذت الدراسات النحوية تنتشط في مصر نشاطاً واسعاً منذ عصر ابن مالك (ت 672هـ)، وابن هشام (761هـ)، والسيوطي أغزر العلماء المصريين في عصره تأليفاً في جميع الميادين: في التفسير والحديث والفقه والتاريخ والتراجم واللغة والنحو.

(1) الاقتراح للسيوطي، تحقيق: د. أحمد محمد قاسم 95.

(2) شذرات الذهب 51/8-55.

(3) همع الهوامع (من المقدمة) 7/1.

(4) المدارس النحوية د. شوقي ضيف 365.

السمع والقياس في كتاب "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي

ومن أشهر كتبه في النحو والصرف :

- 1- الأشباه والنظائر في النحو.
 - 2- الاقتراح في أصول النحو .
 - 3- البهجة المرضية في شرح الألفية .
 - 4- جمع الجوامع في النحو .
 - 5- شرح شواهد المغني.
 - 6- شرح ملحمة الإعراب .
 - 7- فتح القريب في حواشي مغني اللبيب (مخطوط).
 - 8- الفريد في النحو والصرف والخط .
 - 9- المطالع السعيدة في شرح الفريدة .
 - 10- النكت على الألفية والشافية والكافية والشذور .
 - 11- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع.
- ويُعدُّ كتابه "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" موسوعة ضخمة لآراء النحاة في تلك القواعد من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومصريين، ومع كل رأي حججه وأدلتته، جمعها من نحو: مائة مصنف، لعل أهمها: ارتشاف الضرب لأبي حيان؛ وهو يتعقب فيه آراء النحاة حتى عصره، مستقصياً لها استقصاءً دقيقاً⁽¹⁾. ومن حين إلى حين ينتخب لنفسه من آرائهم ما يراه مصيباً، وقد يشنق لنفسه بعض الآراء الجديدة⁽²⁾.
- 3- قيمة همع الهوامع: أهم كتب السيوطي في النحو، ومن أهم المؤلفات النحوية في عصره، وذلك للأمور الآتية:

- أ- الكتاب سجل حافل بمسائل النحو، وقضاياها منذ عصر سيبويه إلى عصر السيوطي.
- ب- همع الهوامع موسوعة ضخمة في شواهد النحو.
- ج- اعتمد السيوطي كما يقول:- على أكثر من مائة مرجع- وبعض هذه المراجع مفقودة من المكتبة العربية⁽³⁾.

(1) المدارس النحوية 363- 364 .

(2) السابق 372 .

(3) همع الهوامع 11/1 .

د . إبراهيم الشيخ عيد

عرف السيوطي لهذا الكتاب قدره فأشاد به في مقدمته فقال بعد الثناء على الله والصلاة على النبي - ٣ - : " وبعد فإن لنا تأليفاً في العربية جمع أدناها وأقصاها، وكتاباً لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ،ومجموعاً تشهد لفضله أرياب الفضائل، ومجموعاً قصرت عنه جموع الأواخر والأوائل ، حشدت فيه ما يقر الأعين، ويشنف المسامع، وأوردته مناهل كتب فاض عليها همع الهوامع ، وجمعت من نحو مائة مصنف، فلا غرو أن لقبته جمع الجوامع ... إلى أن يقول : مع إباح الطلاب، عليّ في شرح يرشدهم إلى مقاصده، ويطلعهم على غرائبه وشوارده، فنجزت لهم هذه العجالة الكافلة بحل مبانيه، وتوضيح معانيه، وتفكيك نظامه، وتعليق أحكامه، مسماة بهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع " (1) .

4- منهج السيوطي في تأليف همع الهوامع:

حصر السيوطي منهجه التأليفي لهذا الكتاب في مقدمات، وسبعة كتب .
المقدمات: في تعريف الكلمة وأقسامها، والكلام والكلم، والجملة والقول، والإعراب والبناء، والمنصرف وغيره، والنكرة والمعرفة وأقسامها.

الكتب:

- 1- الكتاب الأول: في العمد وهي المرفوعات وما شابهها من منصوب النواسخ.
- 2- الكتاب الثاني: في الفضلات وهي المنصوبات.
- 3- الكتاب الثالث: في المجرورات، وما حمل عليها من المجزومات وما يتبعها من كلام على أدوات التعليق غير الجازمة، وما ضم إليها من بقية حروف المعاني.
- 4- الكتاب الرابع: في العوامل من هذه الأنواع، وهو الفعل وما ألحق به، وختم باشتغالها عن معمولاتها، وتنازعها فيها.
- 5- الكتاب الخامس: في التوابع لهذه الأنواع، وعوارض التركيب الإعرابي من تغيير كالإخبار، والحكاية، والتسمية وضرائر الشعر. وهذه الكتب الخمسة في النحو.
- 6- الكتاب السادس: في الأبنية.
- 7- الكتاب السابع: في تغييرات الكلم الإفرادية كالزيادة، والحذف، والإبدال، والنقل، والإدغام . وختم بما يناسبه من خاتمة الخط (2) .

(1) السابق 14/1-15 .

(2) همع الهوامع 15/1-16 .

السمع والقياس في كتاب "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي

المبحث الثاني - السماع والقياس ومدلول كل منهما وأقسامهما:

1- أدلة النحو عند علماء العربية: اعلم أن أقسام أدلة النحو ثلاثة:

- السماع والإجماع والقياس (1).

- نقل وقياس واستصحاب حال (2).

- السماع والاستصحاب والقياس (3).

واستخلص السيوطي من هذه الأنواع أربعة: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال.

وكل من الإجماع والقياس لا بُدَّ له من مستند من السماع كما في الفقه كذلك (4).

1- معنى السماع لغةً، واصطلاحاً:

السمع لغةً:

- "رجل سمع إذا كان كثير الاستماع لما يقال" (5).

- " (سمع) السين والميم والعين أصل واحد، وهو إيناس الشيء بالأذن، ومن الناس، وكلّ ذي أذن. تقول: سمع الشيء سمعاً. والسمع: الذكر الجميل. يقال: قد ذهب سمعُهُ في الناس؛ أي صيته. ويقال: سماع بمعنى استمع. ويقال: سمعتُ بالشيء، إذا أشعته لِيُتَكَلَّم به " (6).

- هو اسم ما استلذت الأذن من صوت حسن، وهو أيضاً ما سمعت به فشاع، وتكلم الناس به. والسمع عند علماء العربية خلاف القياس، وهو ما يُسمعُ من العرب فيستعمل ولكن لا يقاس عليه، وهو لم تذكر له قاعدة كلية مشتملة على جزئياته، بل ينطق بالسمع من أهل اللسان العربي ويتوقف عليه (7).

فالسمع لغةً يختص بالمنطوق من الكلام، وبهذا كان السماع من أهم الوسائل في معرفة اللغة. وإن السماع في اللغة أخذ ونقل عن يؤخذ عنه.

(1) انظر الخصائص 1/189.

(2) الإعراب في جمل الإعراب 45، و انظر لمع الأدلة 27.

(3) انظر الأصول 122، 78، 174.

(4) انظر الاقتراح 27.

(5) لسان العرب مادة "سمع" 3/2095.

(6) مقاييس اللغة مادة "سمع" 3/102.

(7) المعجم الوسيط مادة "السمع" 449.

د . إبراهيم الشيخ عيد

إنَّ السماع يلعب دوراً هاماً في انقلابات اللغة ؛ فمن طريق الأذن يحصل كل متكلم نظامه الصوتي ويثبته. فمن الجهة النظرية لا يمكن أن يستكثر على السماع أي مكان ، مهما كان، يخصص له دراسة اللغة (1) .

السماع اصطلاحاً : هو أن تؤخذ اللغة عن العرب الخُص الذين يوثق بكلامهم ، وهم الذين عاشوا قبل منتصف القرن الثاني للهجرة بالنسبة إلى عرب الأماص ، وقبل نهاية القرن الرابع الهجري بالنسبة إلى الأعراب من أهل البادية (2) .

- اعلم أن النقل هو الكلام العربي الفصيح ، المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة (3) .

- ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه - ﷺ - ، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً (4) .

إن السماع هو نقل المادة اللغوية- كما استعملها العرب الناطقون بها- خدمة للغة والبحث اللغوي سواء كان ذلك بمشاهدة العرب أنفسهم أم بالأخذ عمّن سمع منهم.

- وكان السماع هو الخطوة الأولى التي سبقت القياس، فقد اتفق العلماء والباحثون في مجال اللغة والنحو على أن السماع أصل والقياس قائم عليه (5) .

والسماع والقياس بينهما علاقة قوية ورابطة وثيقة، فالأول هو الذي أمدّ الآخر بالمادة اللغوية التي تمثل أحد أركانه.

وقد عرف العلماء السماع بمعناه العلمي في القرن الثاني الهجري حين أخذ بعضهم يوسع القياس على أساس من السماع. والسماع في مجال اللغة وثيق الصلة بالرواية الأدبية، والنص القرآني وقرآته ، وكذلك الحديث الشريف باعتبارها جميعاً نصوصاً يعتمد في نقلها على السماع والرواية اللذين عرفنا بمعناهما العلمي- في مجال اللغة- في مرحلة تالية للرواية في مظاهرها الأخرى (6) .

(1) اللغة جوزيف فندريس 43 .

(2) اللغة والنحو بين القديم والحديث عباس حسن 24، وانظر المعجم المفصل في علوم اللغة محمد التونجي 338/1

(3) الاقتراح 28 .

(4) الاقتراح 48 .

(5) الدراسات اللغوية عند العرب 342-344 .

(6) القياس النحوي محمد السويح 11-12 .

السماع والقياس في كتاب "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي

وإذا كان السماع بمعناه الاصطلاحي العلمي قد بدأ في القرن الثاني الهجري، فإن هذا لا يعني عدم وجود من كانوا يتوجهون إلى سماع اللغة في القرن الأول، فقد كان سماعها يأخذ مكانه في مجالس العلماء على أنه مناهج وأصول باعتباره شيئاً دعت إليه الحاجة في تفسير لفظ من ألفاظ القرآن الكريم أو الحديث الشريف (1).

2- قواعد السماع:

لم يتحدث النحويون عن قواعد السماع حديثاً نظرياً مباشراً، بل نثروا في مواضع متفرقة من كتبهم أصولاً ونظرات فيها:

أ- **تقسيم الرقعة اللغوية:** لغة البادية هي السائدة في دراسة اللغة واستنباط الأصول. ونرى نحاة العربية يأخذون عن قبائل الوسط، مثل: قيس وتميم وأسد وهذيل؛ لأنها تستوطن نجداً والحجاز، ولا يأخذون عن لخم ولا جذام وقضاة وغسان وإياد؛ لأنها تعيش على أطراف الجزيرة وتخومها (2).

ب- **عامل الزمان:** تمتد الحقبة التي استقرىء النحويون فيها اللغة من القرن الرابع قبل الهجرة إلى القرن الرابع بعدها، ذلك أنهم يحتجون بكلام الزبء وجذيمة الأبرش وأعصر بن سعد (3).
ويحتجون أيضاً بكلام عمارة بن عقيل وأبي عبد الله الشجري ومن عاصرهما من أعراب القرنين: الثالث والرابع (4).

وما من شك في أن التقسيم المكاني كان طاعياً على التقسيم الزماني في أصول النحويين؛ لأن نصوص الجاهلية القديمة إنما نقلت عن أعراب القرون الإسلامية المعاصرة للنحاة، وكان نقلها عنهم الحجة في صحتها وسلامة لغتها (5).

(1) البحث اللغوي عند العرب أحمد مختار عمر 61 .

(2) المزهر 211/1، والاقتراح 6 .

(3) الكتاب 135/2، وانظر الخصائص 182/3، وانظر أوضح المسالك 337/1 .

(4) المقتضب 199/4 .

(5) أصول النحو العربي 59 .

د. إبراهيم الشيخ عيد

ج- **المأخوذ عنه**: ونظر النحاة إلى الأعراب الذين يأخذون عنهم اللغة نظرة دقيقة تدل على فهمهم لتطور اللغة وتأثرها إذا اختلطت بلغات مجاورة ، ومن أجل ذلك يهتم النحوي بفصاحة الأعرابي الذي ينقل عنه الظاهرة ، وهذا واضح من عبارات سيبويه: " سمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به ⁽¹⁾ ، سمعت من العرب وممن يوثق به ⁽²⁾ ، سمعناه من بعض العرب الموثوق به ⁽³⁾ ، وسمعنا العرب الموثوق بهم ⁽⁴⁾ ، وقوله : الحجة على هذا في موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم ⁽⁵⁾ ، وهذا عنده كثير ⁽⁶⁾ ، وقد يشير إلى ضعف الثقة في الأعرابي المنقول عنه، كقوله : " وزعم يونس أنه لم يسمعه من ثقة" ⁽⁷⁾ .

د- **النص المجهول قائله**: هل يجوز للنحوي أن يحتج بببيت أو قول لا يعرف قائله؟ إذا عدنا إلى آثار القدماء في القرنين: الأول والثاني، فإننا لا نرى ظلاً لهذه المسألة ، فالنحاة آنذاك ، ما كانوا يسمون الشعراء أو الأعراب الذين ينقلون عنهم النصوص ، أو يستقروّن إنشادهم ، فسيبويه، مثلاً : كان يقول: قال الراجز، أو قال الشاعر، أو قال ، أو أمثال ذلك من العبارات، ومثله: أبو الحسن الأخفش والفراء.

هـ - **المأخوذ به**: وللنص المأخوذ به في عملية الاستقراء شروط اهتم بها النحاة يلتمس بعضها عند النحاة الأوائل، وإن لم يتحدثوا عنها حديثاً نظرياً قبل القرن الرابع الهجري وما تلاه، وأولها أن تكون الظاهرة كثيرة شائعة لا قليلة نادرة، وأن تكون رواياتها المتعددة موافقة للقياس المستقرى من الكثير، وأن تكون نثرية لا شعرية ⁽⁸⁾ .

2- معنى القياس لغةً واصطلاحاً:

القياس لغةً: قال الإمام الرازي: " قاس الشيء بغيره، وعلى غيره، فانقاس ، وقايس بين الأمرين مقايسة ، وقياساً ، واقتاس الشيء بغيره : قاسه بغيره " ⁽⁹⁾ .

⁽¹⁾ (الكتاب 53/1 . من يوثق به: أبو زيد الأنصاري.

⁽²⁾ السابق 255/1 .

⁽³⁾ السابق 320/1 .

⁽⁴⁾ السابق 330/1 .

⁽⁵⁾ الكتاب 546/3 .

⁽⁶⁾ السابق 92/2 ، 110 ، 111 ، 140 ، 319 ، 337 ، 345 ، 354 ، 359 ، 294/3 .

⁽⁷⁾ السابق 170/1 .

⁽⁸⁾ أصول النحو العربي 56-70 .

⁽⁹⁾ مختار الصحاح مادة قوس " 555 ، 556 .

السماع والقياس في كتاب "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي

وقال ابن منظور: هو التقدير، وهو من الفعل "قيس"؛ أي: قاس الشيء بقيسه قياساً، وقياساً، واقتاسه، وقيسه، إذا قدره على مثاله، ويقال: قايست بين شيئين، إذا قدرت بينهما... اعلم أن القياس بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسةً وقياساً؛ أي قدرته، ومنه المقياس؛ أي المقدار، وقيس رمح؛ أي قدر رمح (1).

وجاء في المعجم الوسيط: "قاس الشيء بغيره، وعلى غيره، وإليه، قياساً وقياساً: قدره على مثاله، والقياس في اللغة: رد الشيء إلى نظيره" (2).

القياس اصطلاحاً:

القياس النحوي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقياس في الفقه الإسلامي، ويظهر معناه الاصطلاحي من تعريفه عند الأوائل والمحدثين.

القياس عند الأوائل: ألف ابن جني كتابه "الخصائص"؛ لأنه لم يرَ أحداً من علماء البلدين:

البصرة، والكوفة تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام، والفقه (3).

ويعرف ابن الأنباري قياس النحو فيقول: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، وحمل غير المنقول على المنقول هو: قياس الأمثلة على القاعدة، وذلك أن المنقول المطرد يُعدُّ قاعدة، ثم يقاس عليها غيرها (4).

وهو "عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل"، وقيل: "هو فرع على أصل بعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع"، وقيل: "هو ربط الأصل بالفرع بجامع"، وقيل: "هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع" (5)، وهذه الحدود كلها متقاربة.

يقول السيوطي: "العرب قد تتطرق بجمع لم يأت واحده فهي تقدر، وإن لم يسمع" (6).

والقياس عند المحدثين: ويعرف الدكتور محمد خير الحلواني القياس في النحو بقوله: "حمل فرع على أصل؛ لعللة جامعة بينهما، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه في الإعراب، أو البناء، أو التصريف" (7).

(1) لسان العرب مادة "قيس" 3793/5.

(2) المعجم الوسيط مادة "قيس" 770.

(3) الخصائص 2/1.

(4) الإعراب في جمل الإعراب 45.

(5) لمع الأدلة 42.

(6) الأشباه والنظائر في النحو 207/3.

(7) أصول النحو العربي 91.

د . إبراهيم الشيخ عيد

ويعرف الأستاذ سعيد الأفغاني القياس في النحو بقوله : " حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعة جامعة " (1) .

ويعرف الدكتور عباس حسن القياس بقوله : " وأعني به محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية ، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة ، وفروعها ، وضبط الحروف ، وترتيب الكلمات ، وما يتبع ذلك " (2) .

يطلق " على العملية التي بها يخلق الذهن صيغة أو كلمة أو تركيباً تبعاً لأنموذج معروف " (3) .
وإذا أخذنا القياس في أبسط معانيه ، تبين " أنه عملية فكرية يقوم بها الإنسان الذي ينتمي إلى جماعة

لغوية، ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطرد في هذه الجماعة " (4) .
والقياس ركن أساسي في النحو واللغة ، فهم يعرفون النحو بقولهم: إنه " علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي اختلف منها " (5) .
والناظر في تلك التعريفات لدى الأوائل والمحدثين يجد تناسباً بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للقياس يظهر اشتراكهما في التقدير .

3- ظهور القياس : يكاد ظهور القياس في النحو يقتصرن — : عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ) ، وذلك في الكلمة المشهورة التي قالها فيه ابن سلام ورددها من بعده آخرون وذلك وصفه إياه بأنه " أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل " (6)
إن عبد الله بن أبي إسحاق هو أول من هدى النحويين إلى الطريق الذي ينبغي أن يسلك في تناول مسائل هذا العلم فهو: "مدّ القياس والعلل " ، وما حكاها ابن سلام عن أبيه أنه قال: قلت ليونس بن حبيب هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئاً؟ قال: سألته عن كلمة " السويق " - وهو الناعم من

(1) السابق 77 - 79.

(2) اللغة والنحو بين القديم والحديث 22 .

(3) اللغة 205 .

(4) القياس في النحو 9 .

(5) المقرب 45/1 .

(6) طبقات فحول الشعراء 14/1 ، وانظر طبقات النحويين واللغويين 31، وانظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها 398/2.

السماع والقياس في كتاب "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي

دقيق الحنطة-، هل ينطقها أحدٌ من العرب "الصويق" بالصاد؟ فأجابه: نعم، قبيلة عمرو بن تميم تقولها، ثم قال له: وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس⁽¹⁾.

4- تطور القياس ومدلولاته: تطور القياس مع النحاة من خلال التراث العربي وأصبح له نتائج علمية وأبرز النتائج المهمة التي ينتهي إليها التحليل العلمي لاصطلاح القياس واستخدامه في البحث النحوي، أن من الممكن التمييز بين مدلولين يختلفان تمام الاختلاف، أما أولهما: فيتركز على مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها، ومن ثم فإنه يرفض الأخذ بالظواهر الشاذة، ويرد هذه الظواهر كما يرد الأخذ بالنصوص التي تحملها مهما كان مصدر هذه النصوص.

وأما المدلول الثاني للقياس: أنه عملية شكلية يتم فيها إحقاق أمر بآخر لما بينهما من شبه أو علة، فيعطي الملحق حكم ما ألحق به، والمدلول الأول للقياس هو الشائع في البحث النحوي طوال القرون الثلاثة الأولى.⁽²⁾

وهكذا كان القياس الأصل الثاني والمهم الذي قام عليه النحويون وهو أصل سليم لقيام المنهج اللغوي في دراسة قواعد اللغة واتساعهم في التعليل وتقريعه فتح الباب لدخول ظواهر منهجية أخرى في المنهج اللغوي للنحو.

5- أنواع القياس: القياس نوعان: قياس يتعاطاه المتكلم؛ إذ يحذو حذو غيره من أبناء الجماعة اللغوية. وقياس آخر؛ هو الذي عرف عند النحويين، واتسمت به مدرسة البصرة، قال قائل: إنما النحو قياس يتبع.⁽³⁾ وقال الكسائي:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعُ.⁽⁴⁾

6- أركان القياس: لا بُدَّ لكل قياس من أربعة أشياء أ- أصل: وهو المقيس عليه، ب- فرع: وهو المقيس، ج- حكم، د- جامع: وهو الشبه أو العلة التي تتحقق في المقيس والمقيس عليه، وذلك، مثل: أن تركيب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو

(1) مراتب النحويين 31، وانظر المدارس النحوية 23.

(2) أصول التفكير النحوي 13.

(3) الاقتراح 94.

(4) إنباه الرواة على أنباه النحاة 267/2، وانظر بغية الوعاة 164/2.

د . إبراهيم الشيخ عيد

الفاعل ، وإنما أُجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو. (1)

المبحث الثالث : السّماع في همع الهوامع .

جمعت في هذا المبحث المسائل التي تحدّث السيوطي فيها عن السماع، في كتاب همع

الهوامع ، وهي على النحو الآتي :

- وقوع المضارع بعد (لما) :

" قال ابن عصفور: أم صحب (لما) الجوابية نحو: لما يقدم زيد قام عمرو. وقال أبو حيان: ويحتاج إثبات ذلك إلى دليل من السماع؛ أي في جواز وقوع المضارع بعدها، إذ المعروف أنها لا تدخل إلا على ماضي اللفظ " (2) ؛ لأن "لما" في هذه الحالة تختص بالماضي، فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما نحو: لما جاءني أكرمته. ويقال فيها: حرف وجود لوجود، وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب (3) .

- لم وضع الكلام على ما كان مستقلاً بنفسه؟

"وقال ابن جني: فإن قيل: لم وضع الكلام على ما كان مستقلاً بنفسه، وعلى الجملة التامة دون غيرها؟ الاشتقاق قضى بذلك أم مجرد السماع؟ قيل: لا، بل الاشتقاق قضى به دون مجرد السماع؛ لأن الكلام مأخوذ من الكلم، وهو الجرح والتأثير، وإنما يحصل التأثير بالتام المفهوم دون غيره. وقال: ومما يؤنسك بذلك أن العرب لما أرادت الأحاد من ذلك خصته باسم له، لا يقع إلا على الواحد، وهو قولهم: كلمة " (4) .

- المسموع من ألفاظ العدد المعدولة عن وزن (فُعَال) و(مَفْعَل):

"ألفاظ العدد المعدولة عن وزن فُعَال ومَفْعَل، والمسموع من ذلك: أَحَادٌ وَمَوْحَدٌ، وَثَنَاءٌ وَمَثْنَى، وَثَلَاثٌ وَمَثَلَّثٌ، وَرُبَاعٌ وَمَرَبَعٌ، وَخُمَاسٌ وَمَخْمَسٌ، وَعُشْرٌ وَمَعَشْرٌ، قال تعالى: (أُولِي أَلْبَانٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) (5) ... وما ذكرته من أن المسموع اثنا عشر بناء هو المذكور في (التسهيل). وذكر في (شرح الكافية): أن خماس لم يسمع. وذكر أبو حيان: أن سداس وما بعده

(1) لمع الأدلة 42 .

(2) همع الهوامع 23/1 .

(3) مغني اللبيب 369 .

(4) الخصائص 21/1، وانظر همع الهوامع 32/1 .

(5) سورة فاطر 1 / 35 .

السمع والقياس في كتاب "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي

مسموع أيضاً، فقال في (شرح التسهيل): الصحيح أن البناعين مسموعان من واحدٍ إلى عشرة" (1).

- الممنوع من الصرف للعلمية والعدل :

"يمنع العدل مع العلمية في خمسة أشياء: (أحدها): ما جاء على (فعل) موضوعاً علماً، وهو معدول عن صيغة فاعل، وطريق العلم به سماعه غير مصروفٍ ولا علة به مع العلمية، والمسموع من ذلك: عُمَر، وزُفَر، ومُضَر، وثُعَل، وهُبَل، وزُحَل، وعُصَم، وقُزَح، وجُشَم، وقُثَم، وجُمَح، وجُحَا، ودُلف، ويُلَع: بطن من قُضاعة، ولم يسمع غير ذلك" (2).

- بناء (فعال) على المعدول على الكسر:

"واتفق الحجازيون والتميميون، وسائر العرب على بناء فعال المعدول على الكسر إذا كان مصدرًا، ومأخذه السماع كـ فَجَارَ وحمادٍ ويسار... أو صفة جارية مجرى الأعلام، ومأخذها أيضاً السماع نحو: حَلَّاق: للمنية، وضرام: للحرب، وجَنَاد: للشمس، وأزام: للسنة الشديدة، وصَمَام: للداهية" (3).

- جمع المذكر السالم وملحقاته:

وألحق به سماعاً، كنحن الوارثون، وعشرون إلى تسعين، وأهلون، وأرضون، وعالمون. وقيل: مبني على الفتح. وبنون، وأبون، وأخون، وهنون، وذوو... و(حمون). قال ابن مالك: ولو قيل في حم: حمون، لم يمتنع، لكن لأعلم أنه سمع" (4).

- (لو) التالية غالباً مفهم تمن:

"فالجهمور: أنها لا تكون مصدرية، بل تلازم التعليق، ويؤيد ذلك أنه لم يُسمع دخول حرف جرٍّ عليها... وابن مالك: إلى أنها قد تكون مصدرية، فلا تحتاج إلى جواب، وخرجوا على ذلك قوله تعالى: (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ) (5)، و (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ) (6)، ومفهم تمن يشمل: ودَّ ويودُّ، وأحبَّ، وأتمنى، وأختار. والمسموع: ودَّ، ويودُّ" (7).

(1) همع الهوامع 83/1-84.

(2) السابق 87/1-88.

(3) همع الهوامع 94/1.

(4) السابق 155/1-157.

(5) سورة البقرة 2/96.

(6) سورة القلم 68/9.

(7) همع الهوامع 280/1.

د . إبراهيم الشيخ عيد

- المبتدأ الذي له مرفوع سد مسد الخبر:

" تقدم نفي أو استفهام ... كالهزمة ، وهل، وما، ومن، ومتى، وأين، وكيف، وكم، وأيان .
هكذا زعم ابن مالك قياساً على سماع "ما"، والهزمة . وقصره أبو حيان عليهما . إذ لم يُسمع
سواهما " (1) .

- جواز تقديم الخبر :

" ولم يجز الكوفيون : قائم زيد، وضربته زيد؛ لأن الضمير في قولك: "في داره زيد" غير
معتمد عليه، ألا ترى أن المقصود : في الدار زيد، وحصل هذا الضمير بالعرض . واحتج
البصريون بالسماع . حكى: تميمي أنا " (2) .

- وزن ليس:

" قال أبو حيان: أنه قد سمع فيها، لُسْتُ بالضم، فدلَّ على أنها بُنِيَتْ مرةً على فَعَل، ومرةً على
فَعَل. وحكى الفراء: أن بعضهم قال: لِسْتُ بكسر اللام " (3) .

- توسيط خبر (ليس) بين الفعل والاسم:

" ومنعه بعضهم في "ليس" تشبيهاً بـ"ما" وهو محجوجٌ بالسماع " (4) .

- قد تعمل (كان) محذوفة:

" بعد"إن" فقط إذا عاد اسم كان على مجرور بحرف سواء افتترنت "إن" بـ"لا" أم لا...وحكى
يونس فيه: الجر على تقدير: إن لا أمر بصالح، أو إلا أكن مررت بصالح فقد مررت بطالح،
وأجازه في " زيد" على تقدير: إن مررت بزيد وإن مررت بعمرو . فوافقه ابن مالك على
اطراد. وقصره غيرهما على السماع؛ لأن الجر بالحرف المحذوف مسموع غير منقاس " (5) .

- إعمال (إن) النافية:

" وأجاز إعمالها الكسائي... لمشاركتها لـ : (ما) في النفي، وكونها لنفي الحال،
وللسماع" (6) .

(1) السابق 6/2 .

(2) همع الهوامع 37/2-38 .

(3) السابق 79/2 .

(4) السابق 87/2 .

(5) السابق 104/2 .

(6) السابق 116/2 .

السماع والقياس في كتاب "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي

- نصب اسم (إِنَّ) وخبرها :

" وسمع من العرب نصبُ الجزأين بعدها . فقيل: هو مؤول، وعليه الجمهور . وقيل: سائغ في الجميع، وأنه لغة... وسمع "لعل زيدا أخانا" والجمهور أولوا ذلك وشبهه على الحال، أو إضمار فعل، وحذف الخبر " (1) .

- إيلاء (إِنَّ) وأخواتها معمول خبرها :

ولا يجوز إيلاء هذه الأحرف معمول خبرها، فلا يقال: إن طعام زيدا أكل بالإجماع. فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز للتوسع فيهما كقوله:

فلا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنْ بَحْبُهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمَّ بَلَابُهَا

ومنع الأخص قياس ذلك، وقصره على السماع (2) .

- دخول اللام على معمول خير (إِنَّ) :

" قال أبو حيان: وأما إذا كان المعمول مصدراً، أو مفعولاً له نحو: إن زيدا لقياماً قائم، وإن زيدا لـ إحساناً يزورك، فهو مندرج في عموم قولهم: إنها تدخل على معمول الخبر. وينبغي أن يتوقف في ذلك، ولا يقدم عليه إلا بسماع " (3) .

- (إِنَّ) المخففة :

" وذهب الفراء : إلى أن "إِنَّ" المخففة بمنزلة "قد"، إلا أن "قد" تختص بالأفعال، وإن تدخل عليها وعلى الأسماء . وكل ذلك لا دليل عليه، ومردود بسماع الإعمال نحو: قوله تعالى: (وَإِنَّ كَلِمًا لَّمَّا لِيُوقِنَهُمْ) (4) واختلفوا في تشديد النون والميم؛ فقرأ ابن كثير ونافع: (وَإِنَّ) مخففة كَلِمًا لَّمَّا مخففة . وضح أن ابن كثير ونافعاً أعمالاً (إِنَّ) مع تخفيفها، واللام في (لَمَّا) لام الابتداء زيدت لها (ما) للفصل بينها وبين لام القسم الداخلة على الخبر، وبالمثل توجيه قراءة (إِنَّ) مشددة) و (لَمَّا) مخففة . أما من شدد (إِنَّ) و (لَمَّا) فلما بمعنى إلا . وقرأ حمزة والكسائي: (وَإِنَّ) مشددة النون، واختلفا في الميم من (لَمَّا) فشددتها حمزة، وخففها الكسائي .

(1) همع الهوامع 156/2-157 .

(2) السابق 160/2 .

(3) السابق 173/2 .

(4) سورة هود 111 / 11 .

د . إبراهيم الشيخ عيد

وقرأ حفص : (وَإِنَّ) مشددة النون (لَمَّا) مشددة أيضاً⁽¹⁾ (إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) (2) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: (لَمَّا) خفيفة . وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة: (لَمَّا) مشددة⁽³⁾ . قرئاً بالنصب إن كانت "إن" مهملة كانت : "لما" مخففة . ومن شددها فإن "إن" نافية، و"لما" بمعنى إلا⁽⁴⁾ ، وسمع : إن عمراً لمنطلق⁽⁵⁾ .

- إلغاء (لبت) وإعمالها :

"وذهب الفراء إلى وجوب الإعمال في لبت ولعل، ولم يجوز فيهما الإلغاء. وعندني جواز الوجهين في لبت . وإن قصرأ على السماع . وتعين الإلغاء في البواقي لعدم سماع الإعمال فيها"⁽⁶⁾ .

- اسم (لا) النافية للجنس إذا كان جمع مؤنث سالم :

" وأما جمع المؤنث السالم ففيه أقوال، أحدها : وجوب بنائه على الكسر؛ لأنه علامة نصبه. الثاني: وجوب بنائه على الفتح، وعليه المازني والفارسي. والثالث : جواز الأمرين : وهو الصحيح للسماع "⁽⁷⁾ .

- (سَمِعَ) التي تعمل عمل ظن وأخواتها:

"واحتجوا بأنها لما دخلت على غير مسموع أتى لها بمفعول ثان يدل على المسموع كما أن ظن لما دخلت على غير مظنون أتى ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون. والجمهور أنكروا ذلك. وقالوا : لا تتعدى : " سمعت " إلا إلى مفعول واحد ، فإن كان مما يسمع فهو ذلك. وإن كان عيناً فهو المفعول، والفعل بعده في موضع نصب على الحال. وهو على حذف مضاف؛ أي: سمعت صوت زيد في حال أنه يتكلم وهذه الحال مبنية "⁽⁸⁾ .

(1) السبعة في القراءات 339- 340 .

(2) سورة الطارق 2 / 86 .

(3) السبعة في القراءات 678 .

(4) شرح شذور الذهب 282 .

(5) همع الهوامع 184/2 .

(6) السابق 191/2 .

(7) السابق 200/2 .

(8) السابق 219/2 .

السماع والقياس في كتاب "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي

- حذف أحد مفعولي (ظن) :

"وفرق الجمهور بأن مرفوع كان كالفاعل. وخبرها كالحدث لها فصار عوضاً عنه. فلذلك امتنع الحذف هناك بخلاف هنا، وقد ورد السماع هنا بالحذف قال عنتره:

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ
مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ (1)

أي واقعاً، أو حقاً" (2). بمنزلة في موضع نصب، والمعنى: ولقد نزلت منزلة، مثل منزلة المحب.

- إلغاء (أعلم) و (علم) :

"ورد بأن أعلم وعلم أيضاً متوافقان في المعنى، فيلزم تساويهما في الإلغاء، وقد ورد السماع بإلغائهما، حكى: البركة أعلمناه الله مع الأكابر" (3).

- إقامة المفعول الثاني نائباً عن الفاعل في باب (اختار) :

" وإن كان من باب: اختار، ففيه قولان : أصحهما كما قال أبو حيان: وعليه الجمهور تعين الأول . وهو ما تعدى إليه بنفسه. وعليه الجمهور: وامتناع إقامة الثاني نحو: اختير زيد الرجال . وبه ورد السماع" (4).

- رفع المفعول به ونصب الفاعل :

" زعم الكوفيون: أن الفعل إنما له مفعول واحد، وهو المفعول به وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولاً، وإنما مشبهة بالمفعول. وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل. حكوا: خرق الثوب المسمار. وكسر الزجاج الحجر" (5).

- حذف ناصب المفعول به وجوباً :

" ويجب الحذف سماعاً في الأمثال التي جرت كذلك ، فلا تغير كقولهم: كل شيء ولا شئمة حر؛ أي: أنت ولا ترتكب. هذا ولا زعمائك؛ أي هذا هو الحق ولا أتوهم. وقيل: و التقدير ولا أزعم" (6).

(1) شرح ديوان عنتره 131 .

(2) همع الهوامع 226/2 .

(3) السابق 249/2 .

(4) السابق 264/2 .

(5) السابق 8/3 .

(6) السابق 19/3 .

د . إبراهيم الشيخ عيد

- الوقف على المرخم بحذف التاء:

" قال ابن عصفور: وهذا يسمع، ولا يقاس عليه . وقال أبو حيان: بل يقاس عليه، لأنه ليس في ضرورة شعر. لكنه قليل . وإذا وقف بها، فهل هي التي كانت في الاسم قبل ترخيمه أعيدت في الوقف ساكنة مقلوبة هاء، أو هي غيرها وهي هاء السكت المزيدة في الوقف؟ خلاف. وجزم ابن مالك بالأول . قال أبو حيان: وحاصله أن الترخيم لا يكون إلا في الوصل. فإذا وقفوا فلا ترخيم، قال : وظاهر كلام سيبويه الثاني " (1) .

- (الثواب) مصدراً بمعنى الإثابة :

" الثواب مصدراً بمعنى الإثابة. قال تعالى: (ثَوَابًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ) (2)، وذلك مسموع لا يقاس عليه " (3) .

- ألفاظ الدعاء كـ : سعيًا ورعيًا وغيرها هل يقتصر فيها على السماع ؟

" واختلف هل يقتصر على ما سمع من هذه الألفاظ في الدعاء للإنسان أو عليه كسقيًا ورعيًا وجدعًا وعقرًا، وبُعْدًا ، وسُحْنًا وتَعْسًا ، ونكسًا، وبؤسًا ، وخيبةً، وتبًا، أو يقاس عليها" (4) .

- تبًا لك وويح لك، وويل لك :

" قال ابن أبي الربيع : تبًا لك التزم نصبه، وويح لك التزم رفعه وفي ويل لك وجهان ، ولو قسنا لساويها، ولكن لانتعدي السماع. فإن عطف : "ويح" على "تب" نصبته، ولا يجوز رفعه؛ لأنه لا خبر له. وإن عطف "تب" على "ويح" فكحاله قبل العطف، ويكون جملتان: فعلية على اسمية لتساويهما في المعنى " (5) .

- إدخال (أل) في (الويل له) و (الخيبة له) :

" وأما المعرف بـ"أل" فالرفع فيه أحسن من النصب؛ لأنه صار معرفة فقوي فيه الابتداء نحو: الويلُ له، والخبيةُ له، لكن إدخال "أل" ليس مطردًا في جميعها وإنما هو سماع نص عليه سيبويه، فلا يقال: السقي لك والرعي " (6) .

(1) همع الهوامع 93/3 .

(2) سورة آل عمران 195 /3 .

(3) همع الهوامع 103/3 .

(4) السابق 106/3 .

(5) السابق 108/3 .

(6) السابق 109/3 .

السمع والقياس في كتاب "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي

- (لبيك) هل هي تثنية (لب) ؟

" ذهب يونس : إلى أن " لبيك " اسم مفرد، وأصله قبل الإضافة : "لبا" مقصوراً فقلبت ألفه ياء لإضافته إلى الضمير كما قلبوا في لَدَيْكَ ، وعلبك . والذي ذهب إليه الخليل وسيبويه والجمهور أنه تثنية لب ، كما أن حنانيك تثنية حنان؛ لأن سمع لب ولم يسمع "لبا" ... وسمع مفرد لبيك : لَبَّ بالكسر، وهو مصدر بمعنى: إجابة منصوب مبني كأمس، وغاق ، لقلة تمكنه، كذا نص عليه سيبويه " (1) .

- قول العرب : (حمدُ الله وثناءً عليه) :

" وسمعنا بعض العرب يقال له : كيف أصبحت؟ فيقول: حمدُ الله وثناءً عليه، كأنه يقول: أمري وشأني حمدُ الله وثناءً عليه " (2) .

- الذي يصلح للظرفية ويتعدى إليه الفعل من الأمكنة :

" ما دل على محل الحدث المشتق هو من اسمه : كمقعدٍ ، مرقدٍ ، ومصلّى، ومعتكف نحو: قعدت مقعدَ زيد، وقعودي مقعد زيد؛ أي فيه وهو مقيس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتق منه. ولا يجوز أن يعمل فيه غيره، فلا يقال: ضحكت مجلس زيد؛ أي فيه. وما سمع من نصب ذلك يقتصر على السماع " (3) .

- الظرف المتوسع فيه :

" ويمتنع الاتساع مع المتعدي إلى اثنين أيضاً؛ لأنه له أصل يشبه به، إذ لا يوجد ما يتعدى إلى ثلاثة بحق الأصل، والحمل إنما يكون على الأصول، لا على الفروع ، وهذا ما صححه ابن عصفور قياساً لما ذكر ، وسماعاً ؛ لأنه لم يرد إلا في المتعدي لواحدٍ واللازم " (4) .

- مطابقة الخبر أو الحال الواقع بعد المفعول معه لما قبله :

" ويجوز عدم المطابقة لما قبل أن تُثنى : كان زيد وعمراً متفقين، وجاء البردُ والطيالسة شديدين. ومنع ابن كيسان ، وأوجب المطابقة للأول، قال أبو حيان: وإياه نختار؛ لأن باب المفعول معه باب ضيق ، وأكثر النحويين لا يقيسونه ، فلا ينبغي أن نقدم على إجازة شيء من مسأله إلا بسماع من العرب " (5) .

(1) همع الهوامع 3/ 112-114 .

(2) السابق 3/ 118 .

(3) السابق 3/ 154 .

(4) السابق 3/ 169 .

(5) همع الهوامع 3/ 246 .

د . إبراهيم الشيخ عيد

- ورود الحال مصدراً :

" ورد الحال مصدراً بكثرة... وقالوا: قتلته صبراً، وأتيتهُ ركضاً ومشياً وعدواً، ولقيته فجأةً وكفاحاً وعياناً، وكلمته مشافهةً، وطلع بغتةً، وأخذتُ ذلك سماعاً، فاختلف النحويون في تخريج هذه الكلم وما أشبهها من المسموع " (1) .

- والفرق بين الحال وبين التمييز:

" والفرق بين الحال وبين التمييز: أن الحال يقتضيها الفعل بوجه، فقدمت كما تقدم سائر الفضلات ، وقد ورد به السماع ، قال تعالى: (خُشِعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ) " (2) .

- توسط (أفعل) بين الحالين :

" العامل في الحالين: هذا بُسراً أطيب منه رُطباً، وزيد قائماً أخطبُ منه قاعداً، وعلى الحالية فالمسموع من كلام العرب توسط "أفعل" بين الحالين ، فاقتصر الجمهور على ما سُمِعَ فقالوا: لا يجوز تأخيرهُما عن أفعل ، ولا تقديمهما عليه؛ لأن القياس في أصل هذه المسألة، لولا أن السماع ورد بها، إذ لا يعهد نصب "أفعل" فضلتين بدليل أنه لا ينصب مفعولين ، فلما وردت أجريت كما سمعت " (3) .

- هل (كي) مختصة بالاسم ؟

" قيل : إنها مختصة بالاسم، فلا تكون ناصبة للفعل. واحتج من قال: إنها مشتركة بأنه سُمِعَ من كلام العرب: جنت لكي أتعلّم، وسُمِعَ من كلامهم ، كَيْمَةً، فأما: لكي أتعلّم فهي ناصبة بنفسها لدخول حرف الجر عليها، وليست فيه حرف جر؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر " (4) .

- الفعل الخبري لفظاً الأمرى معنى :

" قال أبو حيان : وقال بعض أصحابنا: الفعلُ الخبري لفظاً الأمرى معنى لا ينفاس، إنما هو موقوفٌ على السَّماع، والمسموع ، أتقى الله امرؤُ فعل الخير يُتَّبَعُ عَلَيْهِ... وعن أبي القاسم الزجاجي: أنه أجاز الجزم في النفي. وقال بعضهم : نختار فيه الرفع، ويجوز الجزم ، وهو موافقٌ لإطلاق بعضهم: أن كلما يُنصب فيه بالفاء يُجزم، ولم يستثنِ النفي. قال أبو حيان: ولم يرد بالجزم في النفي سَماعٌ من العرب " (5) .

(1) السابق 14/4 .

(2) سورة القمر 7/54 ، وانظر همع الهوامع 28/4 .

(3) همع الهوامع 31/4 .

(4) السابق 98/4 .

(5) همع الهوامع 133-132/4 .

السمع والقياس في كتاب "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي

- حكم المعطوف على جواب القسم :

" نواصب الفعل المضارع المسموع أنك إذا عطفت على جواب القسم كان حكمه حكم الجواب فما جاز في الجواب جاز في المعطوف " (1) .

- جر (عن) ب : (على) :

" تدخل من على كل حرف جار إلا من، واللام ، والباء، وفي، وسُمِعَ جَرَّ عن بعلى في بيت واحد ، وهو قوله :

على عن يميني مرّت الطيرُ سنّحا وكيف سنوحٌ واليمينُ قطيعُ؟" (2)

- الجر بالمجاورة :

وقال الخليل- رحمه الله-: " لا يقولون إلا هذانِ جُحْرًا ضَبَّ خَرَبَانِ، من قِيلَ أَنَّ الضَبَّ واحدٌ والجحر جُحْرَانِ، وإنما يغلطون إذا كان الآخرُ بعدةً الأولى وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً . وقالوا: هذه جِحْرَةٌ ضِيَابٍ خَرِبَةٍ، لأنَّ الضَّبَابَ مؤنثَةٌ ، ولأنَّ الجِحْرَةَ مؤنثَةٌ ، والعدّة واحدة ، فغلطوا" (3) .
" هذا جحر ضب خرب الجحر منه... وقصره الفراء على السماع، ومنع القياس على ما جاء منه، فلا يجوز : هذه جِحْرَةٌ ضَبُّ خَرِبَةٍ بالجِرِّ " (4) .

- تنوين التنكير :

" وتنكير يلحق بعض المبني كأسماء الأفعال والأصوات (فرقا بين المعرفة والنكرة) نحو: صه، وسيبويه آخر ، وهو مسموع في باب اسم الفعل، ومطرود في كل علم مختوم بـ ويه " (5) .

- تعدي الفعل بحرف الجر نحو: (نصحت له) :

" الأصل تعديه بنفسه، وحرف الجر الزائد ... قلت: ولا أظنه مخصوصاً بنصح، فإنه ممكنٌ في باقي أخواته إذ يقال: شكرت له معرُوفه، ووزّنتُ له ماله. قال الرضي الشاطبي: وهذا النوعُ مقصورٌ على السّماع " (6) .

(1) السابق 138/4 .

(2) السابق 219/4 ، وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي 440.

(3) الكتاب 437/1

(4) همع الهوامع 305/4

(5) همع الهوامع 405/4-406 .

(6) همع الهوامع 10-9/5 .

د . إبراهيم الشيخ عيد

- حذف حرف الجر:

" ويطرد ؛ أي يكثر، ويقاس (حذفه) ؛ أي الحرف (لكثرة الاستعمال) نحو: دخلت الدار، فيقاس عليه: دخلت البلد والبيت بخلاف ما لم يكثر نحو: ذهبت الشام وتوجهت مكة، فيسمع، ولا يُقاس" (1) .

- حذف حرف الجر:

"ولا يقاس على الأصح بل يقتصر فيه على السماع . وقال الأخفش الصغير: يقاس إذا أمن اللبس كقوله: وأخفي الذي لولا الأسي لقضائي؛ أي لقضي علي... (وتعدّي ذا) المتعدّي إلى (الواحد لاثنين) نحو: كفلَ زيدٌ عمراً، وأكفلتُ زيداً عمراً، ولا تُعدّي ذا الاثنين إلى ثلاثة في غير باب" علمٌ بإجماع . (ثم) اختلف في المتعدّي بالهمزة، كذا على أقوال: أحدها: أنه سماع في اللازم والمتعدي وعليه المبرد. ثانيهما: قياس فيهما، وعليه الأخفش والفارسي. وثالثهما: قال سيبويه: قياسٌ في اللازم، سماعٌ في المتعدّي" (2) .

- ما ألحق بـ (نعم) في المدح و (بنس) في الذم :

"العوامل ثم إن كان معتل العين لزم قلبها ألفاً نحو: قال الرجل زيد، وباع الرجل زيد، أو اللام ظهرت الواو، وقلبت الياء واواً نحو: غزواً، ورمواً، وقيل: يقرُّ على حاله، فيقال: رمى، وغزواً ومن المسموع قولهم: لَقَضُوا الرجل فلان؛ أي نعم القاضي هو" (3) .

- أفعال التفضيل:

"وقاس ابن مالك: على النفي (النهي والاستفهام... ومنعه أبو حيان قائلاً: إذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفي وجب إتباع السماع فيه، والاقتصر على ما قالته العرب، ولا يقاس عليه ما ذكر من الأسماء، لاسيما ورفعها الظاهر إنما جاء في لغة شاذة، فينبغي أن يقتصر في ذلك على مورد السماع، قل: عليَّ أنَّ إلحاقها بالنفي ظاهر في القياس، ولكن الأولى إتباع السماع" (4) .

(1) السابق 11/5 .

(2) همع الهوامع 14/5 .

(3) همع الهوامع 44/5 .

(4) السابق 108/5 .

السمع والقياس في كتاب "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي

- هل يجب إفراد وتذكير افعال التفضيل ؟

" وأوجب ابن السراج الإفراد والتذكير ومنع من مطابقة ما قبله. قال أبو حيان : وردَّ عليه بالسمع والقياس، قال تعالى: (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ)⁽¹⁾ وقال: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَارًا مُجْرِمِيهَا)⁽²⁾ فأفرد "أحرص" وجمع "أكابر" ⁽³⁾ .

- تابع المجرور بالمصدر يجري على اللفظ أم على المحل ؟

" ومنع سيبويه والمحققون الإجراء (على المحل) ؛ لأن شرطه أن يكون مجروره لا يتغير عند التصريح به. وهنا لو صرح برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغير العامل بزيادة التنوين . وجوزَه الكوفيون وجماعة من البصريين، وجزم به ابن مالك لورود السماع به كقوله : حتَّى تَهَجَّرَ فِي الرِّوَا حٍ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ⁽⁴⁾ .

- تأنيث العدد وتذكيره :

" وتحذف التاء من ثلاثة إلى عشرة إن كان المعدود مؤنثاً حقيقة أو مجازاً : سبع ليالٍ وعشر إماءٍ. أو اسم جنس كل منهما ... واسم الجنس المذكور، ومُدْرَكَةُ السَّمَاعِ كـ عَنَبٍ، سِدْرٍ وموز، وقَمَحٍ. نصت العرب على تذكيرها ، وتأنيث البط والنخل " ⁽⁵⁾ .

- وزن (فَعَل) :

" ويطرد (لُفَعَلَى أَنْثَى أَفْعَل) ككبرى وكُبرٍ ، وُفُضَلَى وُفُضِلَ بخلاف فُفَعَلَى غيره كـ حُبَلَى وُيُهَمَى، وِرْجُوعَى وِرْجَى. وقاسه المبرد: في فعل الضم والسكون مؤنثاً تاء نوح: (جُمَل) وغيره قال: وهو مسموع ... وغيره قصره على السماع. وسمع وفاقاً في نحو: قَرْيَةٌ وَقُرَى، وحَلِيَّةٌ وحَلَى " ⁽⁶⁾ .

- هل يمال الحرف ؟

" وباب الإمالة الاسم والفعل بخلاف الحرف، فإنه وإن أميل منه شيء فهو قليل جداً بحيث لا ينفاس، بل يقتصر فيه على مورد السماع " ⁽⁷⁾ .

(1) سورة البقرة 96 / 2 .

(2) سورة الأنعام 123 / 6 .

(3) همع الهوامع 112/5 .

(4) شرح ديوان لبيد 128 ، وانظر همع الهوامع 293/5 ، وانظر أوضح المسالك 246/2 .

(5) همع الهوامع 306/5 .

(6) همع الهوامع 96/6 .

(7) السابق 184/6 .

د . إبراهيم الشيخ عيد

- أيهما أقوى ، الكسرة أم الياء ؟

" كلما كثرت الكسرات كانت الإمالة أولى . وقد انتهى أسباب الإمالة . وملخصها أن ترجع إلى شيئين: الياء والكسرة . وقد اختلف في أيهما أقوى؟ ... وذهب الأكثرون: إلى أن الكسرة أقوى؛ لأنها تجلب الإمالة ظاهرة ومقدرة، وهو ظاهر كلام سيبويه، واستدل له من جهة السماع بأن أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة، ولا يميلونها للياء " (1) .

المبحث الرابع : القياس في همع الهوامع :

وجمعت في هذا المبحث المسائل التي تحدت فيها السيوطي عن القياس في كتاب " همع الهوامع " ، وهي على النحو الآتي :

- ما جمع بألف وتاء :

" وندر(كهلات) بالفتح :جمع كَهْلَةٌ . وأجاز المبرد القياس عليه.نعم، فتح لَجَبَات، ورَبَعَات، جمع لَجْبَةٌ وهي الشاة القليلة اللبن، ورَبْعَةٌ ،وهو :معتدل القامة؛ لأن فيها لغةً بالفتح في المفرد فالترمت في الجمع استغناء بجمع إحدى اللغتين عن الأخرى... وأجاز المبرد التسكين فيهما قياساً، وإن لم يسمع ،ووافق ابن مالك، ويمنع الإتياع بالضم قبل الياء،وبالكسر قبل الواو فلا يقال في زُبَيْة زُبْيٍ ،ولا في رَشْوَةٌ رَشَوَات بالإتياع ،بل بالسكون ،والفتح " (2) .

- ألفاظ العدد المعدولة على وزن (فُعَال) و(مَفْعَل) :

" ألفاظ العدد المعدولة على وزن فُعَال ومَفْعَل أُحَادٌ وَمَوْحَدٌ... اختلف ، هل يقاس عليه: سداس ومسدس ،وسباع ومسبع ،وثمان ومثمان ،وتساع ومتسع؟ على ثلاثة مذاهب: أحدها: لا، وعليه البصريون ،لأن فيه إحداثَ لفظ لم تتكلم به العرب . والثاني: نعم، وعليه الكوفيون ، والزجاج، لوضوح طريق القياس فيه. والثالث: يقاس على ما سمع من فُعَال لكثرتة ،دون مَفْعَل لقلته" (3) .

- صرف (فُعَل) المؤكد به :

" فُعَلُ المؤكد به وهو جُمِعَ،وَكُتِعَ وبُصِعَ ،وَبُتِعَ، جمع: جَمَعَاءَ، وَكَتَعَاءَ، وَبَصَعَاءَ وَبُتَعَاءَ، فإنها غير مصروفة للعدل والعلمية. أما العدل ،فلأنها من حيث إن مذكرها أفعل ومؤنثها فعلاء قياسها أن تجمع على فُعَل بسكون العين ،كما يجمع أحمر حمراء على حُمُر، ومن حيث اسم لا

(1) السابق 187/6 .

(2) همع الهوامع 1 73/1-74 .

(3) همع الهوامع 83/1-84 .

السمع والقياس في كتاب "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي

صفة قياسها أن تجمع على فعّالي كصحارى، فيقال: جماعي وكتاعي إلى آخره. ومن حيث إن مذكرها يجمع بالواو والنون قياسها أن تجمع على فعلاوات، لأن قياس كل ما جمع مذكره بالواو والنون أن يجمع مؤنثه بالألف والتاء " (1) .

- جمع المذكر السالم:

" من أبواب النيباء جمع المذكر السالم : أن يكون خالياً من تاء التأنيث سواء يوضع لمؤنث أصلاً كأحمد وعمر، أم وضع لمؤنث ثم سمّي به مذكر... وخالف الكوفيون في هذا الشرط: فجوزوا جمع ذي التاء بالواو والنون مطلقاً، فقالوا في طلحة وحمزة وهبيرة: طلحون وحمّزون، وهبيرون، واحتجوا بالسمع والقياس . أما السماع فقولهم في علانية للرجل المشهور: "علانون"، وفي "ربعة" للمعتدل القائمة: ربعون، وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير، وإن أدى أيضاً إلى حذف التاء، قال : عَقْبَةُ الْأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الْأَصَمِّ

وأجيب عن السماع بشذوذه، وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيث التاء لمحدوفة، ولا تأنيث في جمع السلامة يعقبها على أن جمعه تكسيراً غير مسلم؛ لأنه لم يرد منه سوى هذا البيت، فلا يقاس عليه، مع إمكان تأويله بجعل الأعقاب جمع عَقْبَةٍ بمعنى الاعتقاب، لا العلم " (2) .

- حذف نون جمع المذكر السالم:

" قال أبو حيان : لكنه قد سمع في الجمع، وقياس المثني على الجمع قياس جلي قال: الحافظو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ، لا بنصب عورة (3) .

- دلالة كل لفظ على ما وضع له :

" الأصل في كلام العرب دلالة كل لفظ على ما وضع له، فيدل المفرد، والمثني على اثنين، والجمع على جمع، وقد يخرج عن هذا الأصل وذلك قسماً: مسموع ومقيس " (4) .

- الفعل المضارع المعتل الآخر:

" هو ما آخره ألف كـ "يخشى" ، أو واو كـ "يغزو" ، أو ياء كـ "يرمي" فإنه يجزم بحذف حرف العلة نيابة عن السكون... قال أبو حيان: التحقيق أن هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم؛ لأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامة، بل العلامة ضمة مقدرة؛ ولأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، وهذه الحروف منها، لأنها أصلية أو منقلبة

(1) السابق 90/1 .

(2) همع الهوامع 151/1-152-153 ، وانظر الإنصاف 42 ، و شطر البيت لم يعرف قائله.

(3) همع الهوامع 167/1 .

(4) السابق 170/1 .

د . إبراهيم الشيخ عيد

عن أصل والجازم لا يحذف الأصلي ولا المنقلب عنه، فالقياس أن الجازم حذف الضمة المقدره، ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع - لو بقيت - لاتحاد الصورة " (1) .

- جواز حذف الموصول:

" من المذاهب الجواز في الاسمي غير أل دون الحرفي غير أن ... قال تعالى: (أَمَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ) (2) ؛ أي والذي أنزل إليكم ، لأن المنزل إلينا ليس المنزل إليهم، وقال تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ) (3) ؛ أي أن يريكم ، وقالوا : " تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ "؛ أي أن تسمع ، وبالقياس على المضاف إذا علم " (4) .

- وقوع (أي) نكرة موصوفة :

" أجاز الأخفش وقوعها نكرة موصوفة قياساً على (من) و(ما) ، نحو: مررت بأبي كريم . والجمهور منعوا ذلك ، لأنه لم يُسمع " (5) .

- جواز ورود (زال) تامة :

" هذه الأفعال تسمى نواقص . واختلف في سبب تسميتها ذلك قيل: وهو الأصح ، لعدم اكتفائها بالمرفوع؛ لأن فائدتها لا تتم به فقط ، بل تنفقر إلى المنصوب، ثم منها ما لزم النقص، وهو ليس باتفاق، " زال "، خلافاً للفارسي، فإنه أجاز أنها تأتي تامة قياساً لا سماعاً " (6) .

- توسط أخبار (مادام و مازال وأخواتها) وتقديمها :

"توسط أخبارها وجواز تقدمها: منع ابن معط في "دام" وللقياس كسائر أخواتها وللإجماع، ... أما "ليس" فجمهور الكوفيين، والمبرد،... وأكثر المتأخرين، منهم ابن مالك على المنع فيها قياساً على فعل التعجب ، و"عسى ، ونعم وبئس" بجامع عدم التصرف ... وأما "مازال وإخوته" ففي تقديم الخبر عليها أقوال: وأما توسط بين "ما" ودام ... على أنه لا يجوز . قال أبو حيان: القياس الجواز؛ لأن "ما" حرف مصدري غير عامل، ولا يمتنع فيه ذلك إلا أن يثبت أن " دام" لا تتصرف فينتجه المنع " (7) .

(1) همع الهوامع 178/1 .

(2) سورة العنكبوت 46 /29 .

(3) سورة الروم 24 /30 .

(4) همع الهوامع 305/1 .

(5) همع الهوامع 320/1 .

(6) السابق 82/2 .

(7) همع الهوامع 89-88-87/2 .

السمع والقياس في كتاب "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي

- وجوب تأخير خبر (كان) وأخواتها :

" اختلف في وجوب تأخير الخبر: على أقوال منها: لا، مطلقاً، فيجوز التقديم، والتوسيط، وذكر ابن السراج: أنه القياس وإن لم يسمع. وصححه ابن مالك، قال: لأنه وإن لم يسمع مع كان، فقد سمع مع الابتداء " (1).

- زيادة (كان) :

تزداد كان بشروط: وجوز الفراء زيادتها آخرأ نحو: زيد قائم كان، قياساً على إلغاء: ظن " آخرأ" (2).

- حذف نون كان :

" قال أبو حيان: وحذف هذه النون شاذ في القياس؛ لأنها من نفس الكلمة، لكن سوغه كثرة الاستعمال، وشبهه النون بحروف العلة، وإنما لم يجز عند ملاقاته الضمير؛ لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله، كما ردّ نون "لد" إذا أضيفت إليه، فقيل: "لدنه"، ولا يجوز: "لده". ولا عند الساكن؛ لأنها تحرك حينئذٍ، فيضعفُ الشبه " (3).

- شروط عمل (ما) عمل (ليس) :

" الشرط الرابع: تأخير الخبر، فإن تقدم ارتفع، وإذا امتنع النصب في حال تقدم الخبر ففي تقدم معموله أولى نحو: ما طعام زيدٌ آكلٌ، وأجاز الكوفيون وابن كيسان نصبه على (لا) و(لن) و(لم) " (4).

- (إن) العاملة عمل (ليس) :

" إن النافية أيضاً من الحروف التي لا تختص، فكان القياس ألا تعمل، فلذلك منع إعمالها الفراء، وأكثر البصرية، والمغاربة، وعُزِّي إلى سيبويه " (5).

- (لات) العاملة عمل (ليس) :

" يحتمل أن تكون التاء بدلاً من سين ليس، كما في "ست"، وانقلبت الياء ألفاً على القياس، فتكون (ليس) نفسها ضعفت التغيير، فعملت في لغة أهل الحجاز عملها في موضعها، وهو الحال " (6).

(1) السابق 91/2 .

(2) همع الهوامع 99/2 .

(3) همع الهوامع 108/2 .

(4) السابق 113/2 .

(5) همع الهوامع 116/2 .

(6) السابق 122/2 .

د . إبراهيم الشيخ عيد

- تعدد خبر (إن) وأخواتها:

" في جواز تعدد خبر هذه الأحرف، قال أبو حيان: والذي يلوح من مذهب سيبويه المنع، وهو الذي يقتضيه القياس؛ لأنها عملت تشبيهاً بالفعل، والفعل لا يقتضي مرفوعين فكذا هذه مع أنه لم يُسمع في شيء من كلام العرب " (1) .

- إعمال (لكن) المخففة:

" تخفف "لكن" ، فلا تعمل أصلاً ، لعدم سماعه، وعلل بمباينة لفظها للفظ الفعل وبزوال موجب إعمالها ، وهو الاختصاص، إذ صارت يليها الاسم والفعل، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على إن، وأن، وكأن " (2) .

- إعمال (لا) النافية للجنس :

" تعمل "لا" عمل "إن" إلحاقاً بها، لمشابتها لها في التصدير والدخول على المبتدأ والخبر؛ ولأنها لتوكيد النفي كما أن إن لتوكيد الإثبات، فهو قياس نقيض، وإلحاقها بـ ليس قياس نظير، لأنها نافية مثلها، فهو أقوى في القياس، لكن عملها عمل إن أفصح وأكثر في الاستعمال " (3) .

- إلحاق (أكان) بـ (أصار) :

" قال ابن مالك: وألحق ابن أفلح بـ أصار: (أكان) المنقولة من كان بمعنى صار، قال: وما حكم به جائزٌ قياساً لا أعلمه مسموعاً .. فإن مذهب سيبويه: أن النقل بالهمزة قياس في اللازم سماعٌ في المتعدي. وكان بمعنى: صار تجري مجرى المتعدي، فلا يكون النقل فيه بالهمز قياساً" (4) .

- إلغاء (ظن) إذا وقع بين الفعل ومرفوعه :

" فإن وقع بين الفعل ومرفوعه نحو: قام أظن زيد، ويقوم أظن زيد، فالإلغاء جائز عند البصريين ، واجب عند الكوفيين.. قال أبو حيان : والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلا الإلغاء؛ لأن الإعمال مترتب على كون الجزأين كانا مبتدأً وخبراً، وليس هنا كذلك وإلا لأدى إلى تقديم الخبر والفعل على المبتدأ " (5) .

(1) همع الهوامع 157/2 .

(2) همع الهوامع 188/2 .

(3) السابق 194/2 .

(4) همع الهوامع 218/2 .

(5) همع الهوامع 231-230/2 .

السماع والقياس في كتاب "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي

- حذف عامل الفاعل :

" ومما حذف فيه لعدم اللبس قوله تعالى: { يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْأَصَالِ * رِجَالٌ }⁽¹⁾ على قراءة بناء يسبح للمفعول ، إذ التقدير : يسبحه رجال ، لدلالة يسبح عليه ، واختلف في القياس على ذلك . فمنعه الجمهور . وجوزَه الجرمي، وابن جني ، وابن مالك حيث لم يلتبس الفاعل بالناصب عنه، فلو قيل: يُوعِظُ في المسجد رجالٌ على معنى : يعظ رجالاً ، لم يجز لصلاحيته إسناد " يوعظ " إليهم ، بخلاف يوعظ في المسجد رجال يزيدُ، فإنه يجوز لعدم اللبس"⁽²⁾ .

- المنادى العلم الموصوف بـ "ابن":

" البصريون يضمنون المنادى، وينصبون ابناً، والكوفيون وابن كيسان يجرونه مجرى يا زيد بن عمرو، في جواز الضم والفتح، كما أجرت العرب ذلك في غير النداء في حذف التنوين من الموصوف... وما ذكره البصريون هو القياس إذ الأعلام أُقبل للتغيير من غيرها"⁽³⁾ .

- ترخيم العلم المركب تركيباً مزجياً :

" اختلف في ترخيم العلم المركب تركيب مزج ... وأما قول السوّار بن المضرب:

أقَاتِلِي الْحَجَّاجَ إِنْ لَمْ أُزْرَ لَهُ دَرَابٍ وَأَتْرُكُ عِنْدَ هِنْدٍ فُوَادِيًا

"دَرَابُجَرْدٌ" ، هذا من الترخيم في غير النداء للضرورة وهو شاذ نادر، لا تبني عليه القواعد .

قال: ولم يعتمد النحاة في ترخيمه على سماع، إنما قالوه بالقياس من جهة أن الاسم الثاني منه يشبه تاء التأنيث، فعمول معاملتها بالحذف في الترخيم، قال: ولكونه غير مسموع، اختلفوا في كيفية ترخيمه"⁽⁴⁾ .

- جواز زيادة التاء المفتوحة فيما حذف منه:

" وألحق قوم في جواز الفتح بذوي الهاء: ذا الألف الممدودة، فأجاز أن يقال: يا عفراء

هَلْمِي بِالْفَتْحِ، قال ابن مالك: وهذا لا يصح؛ لأنه غير مسموع، وقياسه على ذي التاء قياس على ما خرج من القواعد"⁽⁵⁾ .

(1) سورة النور 24/36-37 .

(2) همع الهوامع 258/2 .

(3) السابق 55/3 .

(4) همع الهوامع 82/3 ، وانظر الدرر اللوامع على همع الهوامع 53/3.

(5) همع الهوامع 92/3 .

د . إبراهيم الشيخ عيد

- حذف عامل المفعول المطلق:

" يحذف عامله لقرينة ويجب في مواضع: منها ما كان بدلاً من فعله، ويقدر معنى ما لا فعل له (كدفراً) والأصح أن بَهراً له فعل، وأنه لا يقاس في الدعاء ... وثالثها: يقاس إن كان له فعل، وجاز رفع بعضها، وقبح إضافتها وما أضيف نصب " (1) .

- إدخال (أل) على المفعول المطلق:

" وأما المعرف بـ "أل" فالرفع فيه أحسن من النصب؛ لأنه صار معرفة فقوي فيه الابتداء نحو: الويل له، والخيبة له، لكن إدخال "أل" ليس مطرداً في جميعها، وإنما هو سماع نص عليه سيبويه، فلا يقال: السعي لك والمرعى " (2) .

- الظروف المكاتية:

" ومنها فيما ذكر سيبويه: "زنة الجبل"؛ أي حذاه متصلاً به و"وَرْن الجبل"؛ أي ناحية تقابله كانت قريبة أو بعيدة، وصددك، وصقبك، لكن قال أبو حيان: يجوز أن يستعمل اسماً إذ يقاس كل ظرف أن يتصرف فيه إلا إن نقل: أنه مما يلزم أن يكون ظرفاً " (3) .

- المفعول معه:

" هو التالي واو المصاحبة، وهذا الباب فيه خلاف بين النحاة، قال ابن عصفور: ومعناه، أنهم لا يجيزونه إلا حيث لا يُرادُ بالواو معنى العطف المحض؛ لأن السماع إنما ورد به هناك، والصحيح استعمال القياس فيه ثم اختلف، فقومٌ يقيسونه في كل شيء حيث يراد بالواو معنى العطف المحض نحو: قام زيدٌ وعمراً، وحيث لا يتصور معنى العطف أصلاً، نحو: قعدت، أو ضحكت، أو انتظرتك وطلوع الشمس وعليه ابن مالك... وقال المبرد والسيرافي: يقاس فيما كان الثاني مؤثراً للأول، وكان سبباً له نحو: جاء البرد والطيالسة، فالبرد سبب لاستعمال الطيالسة، وجئت وزيداً؛ أي كنت السبب في مجيئه.

وقال ابن هشام الخضراوي: الاتفاق على أن هذا مطرد في لفظ الاستواء، والمجيء والصنع، وفي كل لفظة سمعت .

وينبغي عندي أن يُقاس على ما سُمع ما في معناه، وإن لم يكن من لفظه فيقاس " وصل "

على

(1) همع الهوامع 104/3 .

(2) السابق 109/3 .

(3) السابق 159/3 .

السماع والقياس في كتاب "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي

"جاء" و"وافق" على "استوى"، و"قَعَلْتُ" على "صنعت"، وكذا ما في معناه، وما ليس من ألفاظها، ومعانيها لا ينبغي أن يجوز " (1).

- إجراء الحال مجرى الصفة :

"قال أبو حيان: والقياس يقتضي إجراء الحال مجرى الصفة في ذلك، نحو: ما إختوك في البيت عاتبين عليك إلا زيد، فيجوز إتباع زيد لأختوك، أو للمضمر المستكن في "عاتبين؛ لأن الحال يتوجه عليها النفي في المعنى" (2).

- ورود الحال مصدراً :

"أجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعمله العرب، ولا يقاس عليه غيره، فلا يقال: جاء زيد بكاءً ولا ضحك زيداً أتكاءً.

وشذَّ المبرد ، فقال: يجوز القياس... وجوزوا القياس فيها ما وقع بعد "أما" نحو: أمّا علماً فعالمٌ، والأصل فيه، أن رجلاً وُصِفَ عنده شخصٌ بعلمٍ وغيره، فقال الرجل للواصف: أمّا علماً فعالمٌ؛ يريد يُذَكِّرُ إنسانٌ في حال علم فالذي وصفت عالمٌ كأنه مُنْكَرٌ ما وصفه به من غير العلم، فالناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط، ويقال: قياساً عليه: أما سِمناً فسيمينٌ، وأما نُبلاً فنَبِيلٌ" (3).

- عامل الحال إذا كان أفعال التفضيل :

"قال أبو حيان: وهذا حسنٌ في القياس، لكنه يحتاج إلى سماع، أما التأخير على غير هذا الوجه نحو: هذا أطيب منه بسراً رطباً، والتقديم نحو: هذا بسراً منه رطباً أطيب فلا يجوز بإجماع" (4).

- وقوع الحال جملة منفية بـ (لما) و (ما) و (إن):

"قال ابن مالك: والمنفي بـ "لَمَّا" كالمنفي بـ "لَمَّ" في القياس إلا أنني لم أجده إلا في الواو نحو: (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ) (5) والمنفي بـ "ما" فيه الوجهان أيضاً نحو: جاء زيدٌ وما يضحك أو وما يضحك، والمنفي بـ "إن" قال أبو حيان: لا أحفظه من كلام العرب، والقياس

(1) همع الهوامع 235/3-237.

(2) همع الهوامع 259/3.

(3) همع الهوامع 15/4-16.

(4) همع الهوامع 32/4.

(5) سورة التوبة 16/9.

د . إبراهيم الشيخ عيد

يقتضي جوازه نحو: جاء زيد إن يدري كيف الطريق؟ قياساً على وقوعه خبراً في حديث⁽¹⁾:
(فَظَلَّ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى؟)⁽²⁾ .

- جود توسط التمييز :

" يجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف نحو: طاب نفساً زيداً، قال أبو حيان:
وقياسه جواز توسطه مع الوصف، نحو: طيب نفساً زيداً، وقال: وكذا قياسه الجواز بين الفعل
ومنصوبه، نحو: فجرتُ عيوناً الأرضَ " ⁽³⁾ .

- تمييز الأعداد :

" مميز الأعداد إن استعمل للقلة جاز قياساً، أما "مائة" فما فوقها فمفردٌ مضاف وجمعه معها
ضرورة " ⁽⁴⁾ .

- تمييز كذا :

" مميز "كذا" أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال : كذا ثوبٌ وكذا أثوابٌ قياساً على
العدد الصريح " ⁽⁵⁾ .

- إعمال (أن) الزائدة :

" جوزّ الأخفش إعمالها حملاً على "ما" المصدرية، وقياساً على "الباء" الزائدة حيث تعمل
الجر، وفرق بأن الباء الزائدة تختص بالاسم ... ولا يجوز فصل أن الناصبة من الفعل لا بظرف
ولا بمجرور، ولا قسم ولا غير ذلك، هذا مذهب سيوييه والجمهور وجوزّه بعضهم بالظرف
وشبهه نحو: أريد أن عندي تَعَدُّ، وأريد أن في الدار تَقَعُدُ، قياساً على أن المشددة حيث يجوز ذلك
فيها بجامع ما اشتركا فيه "من" المصدرية والفعل " ⁽⁶⁾ .

- (على) ، هل تكون اسماً معرباً ؟

" وزعمها ابن الطراوة وأبو علي الفارسي والشلوبين اسماً دائماً معرباً؛ لأنها لا يظهر فيها
علامة البناء من شبه الحرف، إذ لا حرف في معناها، وقلّة تصرفها لا يوجب لها البناء، قال ابن

⁽¹⁾ (صحيح البخاري، كتاب الصلاة، 1/294-295).

⁽²⁾ (همع الهوامع 4/48 .

⁽³⁾ (السابق 4/71 .

⁽⁴⁾ (السابق 4/73 .

⁽⁵⁾ (همع الهوامع 4/86 .

⁽⁶⁾ (همع الهوامع 4/90 .

السماع والقياس في كتاب "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي

خروف: وهو القياس. وقيل: مبنياً كـ "هذا" بدليل أن "علَى" الاسم على رأي الجمهور مبنية، وكذا "عن" والكاف، ومذموم منذ اسماً؛ لتضمنها معنى الحرف الذي يكونه؛ لأنها بمعنى واحد فحملت عليها "على" طرداً للباب، قال صاحب الإفصاح: وهذا هو الوجه والقياس " (1) .

- لزوم الإضافة (أولو) و (أولات) إلى اسم جنس :

" (وأولو، وأولات إلى اسم جنسي) قياساً كـ ذي عِلْم، وذي حُسْن " (2) .

- لام الطلب :

" (وتقل في) أمر (متكلم)؛ لأن أمر الإنسان لنفسه قليل الاستعمال . وتقل اللام في أمر فاعل مخاطب نحو : (فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا) (3) ، والأكثر أمره بصيغة أفعال ، قال الرضوي : فإن كان المأمور جماعة ، بعضهم غائب، فالقياس تغليب الحاضر، فيؤتى بالصيغة ، ويقال الإتيان باللام (4) .

ومن احتج على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة " فبذلك فلتفرحوا " (5) وهذه قراءة العامة وقد ذكرت قراءة " فلتفرحوا " عن زيد بن ثابت؛ أي يا أصحاب محمد - ٣ - (بالتاء) " (6) .

- نصب الفعل اللازم للاسم :

" وفي نصبه ؛ أي الفعل اللازم اسماً تشبيهاً بالمتعدي خُلفٌ، فأجازه بعض المتأخرين قياساً على تشبيه الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي، نحو: زيدٌ تَفَقَّأَ الشَّحْمَ، أصله: تَفَقَّأَ شَحْمُهُ، فأضمر في تَفَقَّأَ، ونصبت الشحْمَ تشبيهاً بالمفعول به " (7) .

- جواز حذف حرف الجر عند أمن اللبس :

" قال الأخفش الصغير علي بن سليمان، وابن الطراوة: بحذف حرف الجر في كل ما لا لبس فيه، بأن يتعين هو ومكانه نحو : بريت القلم السكين، قياساً على تلك الأفعال " (8) .

(1) همع الهوامع 188/4 .

(2) السابق 283/4 .

(3) سورة يونس 58 / 10 .

(4) همع الهوامع 308/4 .

(5) الاقتراح 48 .

(6) معاني القرآن 1 / 469 .

(7) همع الهوامع 16/5 .

(8) السابق 18/5 .

د . إبراهيم الشيخ عيد

- إعمال اسم المصدر :

" وأما اسم المصدر المأخوذ من حدثٍ لغيره ، ووضعت لما يثاب به وللجملة من القول ، ولما يعطي (فمنعه) ؛ أي : إعماله (البصريّة) إلا في الضرورة ، وجوزّه قياساً أهل الكوفة وبغداد إلحاقاً له بالمصدر " (1) .

- جواز وقوع كل ظرف ومجرور موقع فعل :

" أجاز الكسائي أن يوقع كل ظرف ومجرور موقع فعل قياساً على ما سمع . وردّ بأن ذلك إخراج لفظ عن أصله ، وقيل : إن الكسائي يشرط كونه على أكثر من حرفين بخلاف نحو : بك ولك " (2) .

- الاشتغال :

" أما الجمع السالم فالقياس الجواز فيه نحو : زيداً أنتم ضاربوه ، وزيداً أنتن ضارباته ، والفرق بينه وبين المكسر أن التفسير يبعد عن شبه الفعل ، ويلحق بالأسماء المحضة " (3) .

- الوصف بمفرد وظرف وجار ومجرور وجملة :

" وإذا وصف بمفرد وظرف أو مجرور (وجملة فالأولى ترتيبها هكذا) ، كقوله تعالى : (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه) (4) ، وعلة ذلك أن الأصل الوصف بالاسم فالقياس تقديمه ، وإنما تقدم الظرف ونحوه على الجملة ؛ لأنه من قبيل المفرد " (5) .

- الإتياع على المحل في النعت والتوكيد :

" النعت والتوكيد فاللفظ يتعين فيهما (في الأصح) لأنه لم يسمع فيهما الإتياع على المحل ، وقيل : يجوز المحل فيهما قياساً على مجرور المصدر " (6) .

- مد المقصور :

" اشترط الفراء أن يكون له قياس يوجب مدّه ، ليكون رجوعاً إليه بخلاف ما يوجب القياس قصره كـ فعلى فعلان ، فلا يجوز مدّه " (7) .

(1) همع الهوامع 77/5 .

(2) السابق 125/5 .

(3) همع الهوامع 152/5 .

(4) سورة غافر 28 /40 .

(5) همع الهوامع 185/5 .

(6) السابق 295/5 .

(7) همع الهوامع 339-338/5 .

السمع والقياس في كتاب "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي

- الممدود:

" ويقاس معتل الآخر قبل نظيره الصحيح (ألف) لزوماً أو غلبة كـ مصدر الفعل (ذي) همز الوصل كالاستقصاء، والاصطفاء إذ نظيرهما الاستخراج والاقتدار (وفعال) بالفتح والتشديد كـ عداء وسقاء إذ نظيرهما قتال وشراب " (1).

قياس (فعل) في أوزان جمع التكسير:

" وقاسه المبرد في فعل بالضم والسكون بغير تاء نحو: جُمِلَ وغيره، قال: وهو مسموع، وقاسه الفراء في فُعَلَى: مصدرأ نحو: الرَّؤْيَا والرُّؤْيَى " (2).

- جموع الكثرة وأسماء المصادر وأسماء الأجناس:

" لا خلاف في أن جموع الكثرة لا تجمع قياساً ولا أسماء المصادر ولا أسماء الأجناس إذا لم يختلف أنواعها، فإن اختلفت فسيبويه لا يقيس جمعها على ما جاء منه، وعليه الجمهور. ومذهب المبرد والرماني وغيرهما قياس. قال أبو حيان: والصحيح مذهب سيبويه لقلة ما حكى منه " (3).

- الأبنية:

" ويقال في فُعَيْلٍ وفُعَيْلٍ صحيحي اللام أو معتلين: فُعَيْلٍ وفُعَيْلٍ بحذف الياء مثال الصحيحين: هُدَيْلٌ وهُدَيْلٍ، وتَقْفِيٌّ وتَقْفِيٌّ، ومثال المعتلين: قُصَيٌّ وقُصَوِيٌّ، وعَلِيٌّ وعَلَوِيٌّ، وفي قياس ذلك أقوال: أصحابها مذهب سيبويه: يقاس في المعتلين دون الصحيحين؛ فإنهما ينسب إليهما على لفظهما ككَلْبٍ وكَلْبِيٍّ، وتميم وتميميٍّ، وما جاء من الحذف يحمل على الشذوذ. والثاني: يقاس الصحيحان أيضاً مطرداً كالمعتلين، وعليه المبرد... والرابع: يقاس في فعيل لكثرة ما جاء فيه... بخلاف فعيل فإنه لم يحذف منه إلا تَقْفِيٌّ وتَقْفِيٌّ، فالقياس على هذه اللفظة الواحدة في غاية البعد والضعف " (4).

- حذف ألف ضمير الغائبة في الوقف:

" وأما ضمير الغائبة فذكر ابن مالك أنه قد يحذف منقولاً فتحه اختياراً كقوله: والكرامة ذات أكرمكم الله به؛ يريد: بها، فحذف الألف، وسكن الهاء، ونقل حركتها إلى الياء، ولذلك فتحها. قال أبو حيان: وظاهر كلامه قياس ذلك؛ لأنه قال: اختياراً فعلى ما ذكر يجوز أن يقف على: منها،

(1) السابق 85/6.

(2) همع الهوامع 96/5.

(3) همع الهوامع 123/6.

(4) همع الهوامع 164/6.

د . إبراهيم الشيخ عيد

وعنها، وفيها، منه، وعنه، وفيه، قال: وإنما روى "منه" فيما علمناه هذا الحرف الواحد على جهة الندور لبعض العرب، وينبغي في إثبات ذلك إلى كثرة توجب القياس " (1) .

- الوقف على جمع التصحيح والمحمول عليه :

" أما جمع التصحيح، والمحمول عليه كالعهدات، والبنات، والأخوات، وأولات، فالأفصح الوقف عليه بالتاء، ويجوز إبدالها هاء سمع: "دفن البناء من المكرماه". وكيف الإخوة والأخوات . قال أبو حيان: وكان القياس أن يكون الوقف بالهاء؛ لأنها التي للتأنيث، ولكنهم أرادوا التفرقة بينها وبين ما تكون فيها للواحد كالسعلاة، وعلاقة؛ لأن التاء في المفرد بمنزلة شيء ضم إلى شيء، والتاء في الجمع قريبة من تاء الإلحاق نحو: تاء "عفريت"؛ لأنها صارت مع التأنيث تدل على الجمع كالواو والنون في زبيدين، فصحت لذلك " (2) .

- هل ينسب إلى الجملة ؟

" قال أبو حيان: وكان مقتضى القياس أن الجملة لا ينسب إليها، كما أنها لا تنثني ولا تجمع ولا تعرب ولا تضاف ولا تصغر، وإنما جاز النسب إلى الصدر منها تشبيهاً بالمركب تركيب مزج، قال: ويدخل تحت قولنا: عجز المركب النسبة إلى: لولا، وحيثما، وشبههما، فيقال: لوي بتخفيف الواو، وحيثما بحذف عجزهما لجريانها مجرى الجملة التي تحكى " (3) .

- إدغام المثليين:

" هو واجب بشروط: أن يُسكن الأول نحو: اضرب بكرة، ولم يكن هاء سكت بخلاف نحو: "مالية* هلك" (4) فإنها إذا وصلت ينوي الوقف عليها، والابتداء بما بعدها، فيتعين الفك . قال أبو حيان: ولهذا أظهرها القراء عند الوصل، ولم يدغموها إلا رواية عن ورش بالإدغام وهو ضعيف من جهة القياس " (5) .

المبحث الخامس: ما اجتمع فيه السماع والقياس في همع الهوامع.

- في تعارض القياس والسماع: قال في الخصائص: " إذا تعارض القياس والسماع، نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسئه في غيره، وذلك نحو قول الله تعالى: (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ

(1) السابق 204/6 .

(2) همع الهوامع 216/6 .

(3) السابق 156/6 .

(4) سورة الحاقة 28 / 69 - 29 .

(5) همع الهوامع 281/6 .

السماع والقياس في كتاب "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي

الشَّيْطَانُ⁽¹⁾ فهذا ليس بقياس، لكنه لا بُدَّ من قبوله؛ لأنك إنما تتنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره ألا تترك لا تقول في استقام: اسْتَقَّوْمَ ، ولا في استباج: اسْتَبَّيَعَ⁽²⁾ .

- ترك القياس بالسماع :

قال : " إذا أدك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه⁽³⁾ .

وجمعتُ في هذا المبحث المسائل التي تحدث فيها السيوطي عن السماع والقياس معاً في كتاب " همع الهوامع " وهي على النحو الآتي:

- جمع المذكر السالم:

" جَوَزَ الكوفيون جمع ذي التاء بالواو والنون مطلقاً، فقالوا في طلحة ، وحمزة، وهُبَيْرَة: طلحون ، وحمزون، وهُبَيْرُون، واحتجوا بالسماع والقياس: أما السماع فقولهم في "عَلَانِيَة" للرجل المشهور: "علانون"، وفي "ربعة" للمعتدل القامة وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير، وإن أدى أيضاً إلى حذف التاء " (4) .

- هل يقال : (يُعِي) أم (يُعِي) ؟

" قال أبو حيان: " الصحيح أنه لا يقال: يُعِي بل: إنه يقال: يُعِي . هكذا السماع وقياس التصريف؛ لأنَّ المعتل العين واللام تجري عينه مجرى الصحيح، فلا تُعَلَّ " (5) .

- المبتدأ الذي له مرفوع سد مسد الخبر:

" تقدم نفي أو استفهام ... كالهزمة ، وهل، وما، ومن، ومتى، وأين، وكيف، وكم، وأيان. هكذا زعم ابن مالك قياساً على سماع "ما"، والهزمة . وقصره أبو حيان عليهما. إذ لم يُسْمَع سواهما " (6) .

- العطف على خبر ليس:

" ويجوز في الحالتين الرفع على المبتدأ والخبر. وقيل: لا يجوز النصب في الأولى . بل يتعين الرفع قياساً على ما ورد بالسماع. حكى سيبويه : ليس زيد ولا أخوه قاعدين. وقيل: لا يجوز

(1) سورة المجادلة 58/ 19 .

(2) الخصائص 117/1 ، والاقتراح 188 .

(3) الخصائص 125/1 .

(4) همع الهوامع 152/1 .

(5) همع الهوامع 185/1 .

(6) السابق 6/2 .

د . إبراهيم الشيخ عيد

الجر في الثانية حذراً من العطف على عاملين . ورد بأنه بباء مقدره ، مدلول عليها بالمقدمة، وبالسمع، قال الأعور الشني :

فليس بآتيك منهيها ولا صارف عنك مأورها

وأما في : "ما" فيتعين الرفع سواء نصب خبرها أم جر، لأن خبرها لا يتقدم على اسمها، فكذا خبر ما عطف على اسمها " (1) .

- الذي يصلح للظرفية ويتعدى إليه الفعل من الأمكنة :

" مادل على محل الحدث المشتق هو من اسمه : كمقعد ، مرقد ، ومصلى ، ومعتكف نحو : قعدت مقعد زيد ، وقعودي مقعد زيد؛ أي فيه وهو مقيس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتق منه . ولا يجوز أن يعمل فيه غيره، فلا يقال : ضحكت مجلس زيد؛ أي فيه . وما سمع من نصب ذلك يقتصر على السماع " (2) .

- مطابقة الخبر أو الحال الواقع بعد المفعول معه لما قبله :

" ويجوز عدم المطابقة لما قبل أن تثنى : كان زيد وعمراً متفقين ، وجاء البرد والطيالسة شديدين . ومنع ابن كيسان ، وأوجب المطابقة للأول ، قال أبو حيان : وإياه نختار ؛ لأن باب المفعول معه باب ضيق ، وأكثر النحويين لا يقيسونه ، فلا ينبغي أن نقدم على إجازة شيء من مسائله إلا بسماع من العرب " (3) .

- توسط (أفعال) بين الحالين :

" العامل في الحالين : هذا بسرأ أطيب منه رطباً ، وزيد قائماً أخطبُ منه قاعداً ، وعلى الحالية فالمسموع من كلام العرب توسط "أفعل" بين الحالين ، فاقتصر الجمهور على ما سُمع فقالوا : لا يجوز تأخيرهما عن أفعل ، ولا تقديمهما عليه ؛ لأن القياس في أصل هذه المسألة ، لولا أن السماع ورد بها ، إذ لا يعهد نصب "أفعل" فضلتين بدليل أنه لا ينصب مفعولين ، فلما وردت أجريت كما سمعت " (4) .

(1) الكتاب 64/1 ، وانظر مغني اللبيب 633 ، وانظر همع الهوامع 130/2 .

(2) همع الهوامع 154/3 .

(3) همع الهوامع 246/3 .

(4) السابق 31/4 .

السماع والقياس في كتاب "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي

- حذف حرف الجر:

"ويطرد؛ أي يكثر، ويقاس (حذفه)؛ أي الحرف (لكثرة الاستعمال) نحو: دخلت الدار، فيقاس عليه: دخلت البلد والبيت بخلاف ما لم يكثر نحو: ذهبت الشام وتوجهت مكة، فيسمع، ولا يُقاس" (1).

"ولا يقاس على الأصح بل يقتصر فيه على السماع. وقال الأخفش الصغير: يقاس إذا أمن اللبس كقوله: وأخفي الذي لولا الأسي لقضائي؛ أي لقضي علي... (وتعدّي ذا) المتعدّي إلى (الواحد لاثنتين) نحو: كفّل زيداً عمراً، وأكفلتُ زيداً عمراً، ولا تُعدّي ذا الاثنتين إلى ثلاثة في غير باب" علم" بإجماع. (ثم) اختلف في المتعدّي بالهمزة، كذا على أقوال: أحدها: أنه سماع في اللازم والمتعدّي وعليه المبرد. ثانيهما: قياس فيهما، وعليه الأخفش والفارسي. وثالثهما: قال سيويه: قياس في اللازم، سماع في المتعدّي" (2).

- هل يجب إفراد وتذكير الفعل التفضيل؟

"وأوجب ابن السراج الإفراد والتذكير ومنع من مطابقة ما قبله. قال أبو حيان: وردّ عليه بالسماع والقياس، قال تعالى: (وَلْتَجِدْنَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ) (3) وقال: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا) (4) فأفرد "أحرص" وجمع "أكابر" (5).

- وزن (فعل):

"ويطرد (لفعل) أنتى (أفعل) ككبرى وكُبرى، وفضلى وفضل. بخلاف فعلى غيره كحُبلى وبُهْمى، ورُجعى ورُبى. وقاسه المبرد: في فعل الضم والسكون مؤنثاً تاء نح: (جُمَل) وغيره قال: وهو مسموع... وغيره قصره على السماع. وسمع وفاقاً في نحو: قَرْيَةٌ وَقُرَى، وحُلِيَّة وحُلَى" (6).

- جمع المذكر السالم:

"من أبواب النياحة جمع المذكر السالم: أن يكون خالياً من تاء التأنيث سواء يوضع لمؤنث أصلاً كأحمد وعمر، أم وضع لمؤنث ثم سمّي به مذكر... وخالف الكوفيون في هذا الشرط:

(1) همع الهوامع 11/5 .

(2) همع الهوامع 14/ 5 .

(3) سورة البقرة 2/ 96 .

(4) سورة الأنعام 6/ 123 .

(5) همع الهوامع 112/5 .

(6) السابق 96/6 .

د . إبراهيم الشيخ عيد

فجوزوا جمع ذي التاء بالواو والنون مطلقاً ، فقالوا في طلحة وحمزة وهبيرة : طلحون وحمزون ، وهبيرون ، واحتجوا بالسمع والقياس . أما السماع فقولهم في علانية للرجل المشهور : "علانون" ، وفي "ربعة" للمعتدل القامة : ربعون ، وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير ، وإن أدى أيضاً إلى حذف التاء ، قال :

وَعُقْبَةُ الْأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الْأَصَمِّ

وأجيب عن السماع بشذوذه ، وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيث التاء لمحدوفة ، ولا تأنيث في جمع السلامة يعقبها على أن جمعه تكسيراً غير مسلم ؛ لأنه لم يرد منه سوى هذا البيت ، فلا يقاس عليه ، مع إمكان تأويله بجعل الأعقاب جمع عقبة بمعنى الاعتقاب ، لا العلم⁽¹⁾ .

- دلالة كل لفظ على ما وضع له :

" الأصل في كلام العرب دلالة كل لفظ على ما وضع له ، فيدل المفرد ، والمثنى على اثنين ، والجمع على جمع ، وقد يخرج عن هذا الأصل وذلك قسماً : مسموع ومقيس " (2) .

- عامل الحال إذا كان أفعال التفضيل :

" قال أبو حيان : وهذا حسن في القياس ، ولكنه يحتاج إلى سماع ، أما التأخير على غير هذا الوجه نحو : هذا أطيب منه بسراً رطباً ، والتقديم نحو : هذا بسراً منه رطباً أطيب فلا يجوز بإجماع"⁽³⁾ .

الخاتمة

من خلال هذا البحث الموسوم بـ " السماع والقياس في كتاب همع الهوامع للسيوطي " يمكن الوصول إلى النتائج الآتية :

1. مسائل السماع التي وردت في كتاب همع الهوامع (أربعة وخمسون) موضعاً ، ومسائل القياس (ستة وخمسون) موضعاً ، وما اجتمع فيه السماع والقياس بلغ (أربعة عشر) موضعاً .
2. جمع السيوطي أدلة النحو من العلماء السابقين وهي عنده أربعة : السماع ، والقياس ، والإجماع ، واستصحاب الحال .

(¹) همع الهوامع 151/1-152-153 ، وانظر الإنصاف 42 ، واطر البيت لم يعرف قائله .

(²) همع الهوامع 170/1 .

(³) همع الهوامع 32/4 .

السماع والقياس في كتاب "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي

3. إن السماع في مرحلة النشأة لا يزيد على استنباط القوانين في اللغة العربية المحكية، ولكنه في المراحل المتأخرة يصبح طريقة من طرائق الاستدلال الكثيرة.
4. السماع عملية صعبة، فهو مجموعة من الأعمال، تبدأ بالتأملات، وتنتهي بالكشف عن القواعد، ويقوم بين البدء والانتهاج والتصنيف، والتقسيم، والاستقراء.
5. لايقف السماع عند حدود الاستنباط، بل تتأط به أعباء أخرى، ومن غير العسير تحديد المهمات التي توكل إليه.
6. إن أصول النحو لا يمكن إنكارها، والاستغناء عنها، مثل: السماع، وأنه لايقف أهمية عن القياس.
7. السماع طريق مهم اعتمد عليه اللغويون والنحاة القدامى، وجعلوه أساساً استندوا إليه في تععيد القواعد.
8. عرف العلماء السماع بمعناه العلمي في القرن الثاني الهجري حين أخذ بعضهم يوسع القياس على أساس من السماع .
9. لم يتحدث النحويون القدماء عن قواعد السماع حديثاً نظرياً مباشراً، بل نثروا في مواضع متفرقة من كتبهم أصولاً ونظرات فيها.
10. استخدم النحاة العرب القياس في وقت مبكر منذ عبد الله بن أبي إسحاق (ت117هـ)، والقياس علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب.
11. تأثر القياس النحوي عند العرب بالفقه الإسلامي، وتأثر بعلم الكلام أيضاً.
12. القياس في عرف النحاة كان إما من قبيل القياس النحوي والقياس الاستعمالي الذي يطبقه مجمع اللغة العربية في صوغ المصطلحات وألفاظ الحضارة.
13. القياس ركن أساس في النحو واللغة، وإنكار القياس في النحو العربي لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس.

المصادر والمراجع

- 1- إبراهيم أنيس، وآخرون ، المعجم الوسيط. الطبعة الثالثة، من منشورات مجمع اللغة العربية- القاهرة، (د.ت).
- 2- أحمد بن الأمين الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح : د. عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1406هـ - 1985م.

د. إبراهيم الشيخ عيد

- 3- أحمد مختار عمر ، **البحث اللغوي عند العرب** . ، دار المعارف - مصر ، 1971م.
- 4- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، **الإعراب في جدل الإعراب** . تحقيق : سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية- دمشق، 1957م.
- 5- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، **لمع الأدلة في أصول النحو**. تحقيق : د. عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية- بيروت، 1968م.
- 6- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**. رقم الحديث "4608"، ضبطه ورقم أحاديثه ووضع فهرسه: محمد عبد القادر أحمد عطا، الطبعة الأولى، دار التقوى للتراث، 2001م.
- 7- تمام حسان، **الأصول**. الطبعة الأولى، دار الثقافة-المغرب، (د.ت).
- 8- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**. تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، (د.ت).
- 9- الحلواني، محمد خير، **أصول النحو العربي**. الناشر الأطلس- الرباط، 1983م.
- 10- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، **مختار الصحاح**. دار الدعوة - إستانبول، تركيا، 1987م.
- 11- الزبيدي، أبو بكر، محمد بن الحسن الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- القاهرة، 1973م.
- 12- ابن سلام، محمد بن سلام الجمحي، **طبقات فحول الشعراء**. تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المعارف للطباعة والنشر، مطبعة المدني- القاهرة، 1962م.
- 13- السويح، محمد عاشور، **القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة**. الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس- ليبيا، 1986م.
- 14- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**. تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل- بيروت، 1991م.
- 15- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الأشباه والنظائر في النحو**. تحقيق: عبد الرؤوف سعد، مطبعة مصر الأولى- القاهرة، 1976م.
- 16- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الافتراح في علم أصول النحو**. تحقيق: د. أحمد محمد قاسم، الطبعة الأولى، القاهرة، 1976م.
- 17- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت- لبنان، (د.ت).

السمع والقياس في كتاب "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي

- 18- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، شرح شواهد المغني، تعليق: ابن التلاميذ الشنقبطي، لجنة إحياء التراث العربي، (د.ت).
- 19- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها. شرحه وضبطه: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخر، مكتبة دار التراث - القاهرة، (د.ت).
- 20- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام هارون، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1987م.
- 21- شوقي ضيف، المدارس النحوية. الطبعة الرابعة، دار المعارف - مصر، 1979م.
- 22- أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي اللغوي، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، 1955م.
- 23- عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، 1966م.
- 24- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، المقرب. تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، مطبعة العاني - بغداد، 1979 م.
- 25- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي. دار الثقافة - بيروت، 1973م.
- 26- ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب. دار الفكر - القاهرة، (د.ت).
- 27- عنتره، شرح ديوان عنتره بن شداد. شرح وتعليق: عباس إبراهيم، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي - بيروت، 1998م.
- 28- ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، 1972م.
- 29- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن. تحقيق: محمد علي النجار وآخرون، دار السرور، بيروت - لبنان، (د.ت).
- 30- فندريس، جوزيف، اللغة. تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مطبعة لجنة البيان العربي - القاهرة، 1950م.
- 31- لبيد، شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: د. إحسان عباس، وزارة الإرشاد الكويتية، (د.ت).
- 32- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت، (د.ت).

د. إبراهيم الشيخ عيد

- 33- ابن مجاهد ، أبو بكر أحمد بن موسى، كتاب السبعة في القراءات. تحقيق: شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ، دار المعارف - مصر، 1988م.
- 34- محمد التونجي ، وراجي الأسمر، المعجم المفصل في علوم اللغة "الألسنيات". الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1993م.
- 35- محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث. الطبعة الأولى، دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، 1980م.
- 36- محمد عيد، أصول النحو العربي. الطبعة السادسة ، القاهرة - مصر، 1997م.
- 37- منى إلياس ، القياس في النحو. الطبعة الأولى، دار الفكر - دمشق، 1985م.
- 38- ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب. تحقيق : عبد الله علي الكبير وغيره، دار المعارف - مصر، (د.ت).
- 39- ابن هشام ، جمال الدين بن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة السادسة، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، 1980م.
- 40- ابن هشام، جمال الدين بن هشام الأنصاري ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تحقيق: محمد محيي عبد الحميد، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 1986م.
- 41- ابن هشام ، جمال الدين بن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق : مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الطبعة الخامسة، دار الفكر - بيروت، 1979م.
- 42- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي - القاهرة، 1986م.